

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/44/631
3 November 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHالدورة الرابعة والأربعون
البند ٨٢ من جدول الأعمالالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

قضايا النقد الدولية الراهنة

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥ - ١	أولا - مقدمة وموجز
٥	٢٦ - ٦	ثانيا - التطورات الأخيرة في نظام النقد الدولي
		الف - الاتجاهات الأخيرة في المتغيرات النقدية والمدفوعات الدولية
١٨	٢٦ - ٢٢	باء - إدارة أسعار الصرف وتنسيق السياسات الدولية
٢٠	٤٩ - ٢٧	ثالثا - قضايا النقد في البلدان النامية
٢٠	٢٢ - ٢٧	الف - أسعار الصرف والتضخم
٢١	٤٦ - ٢٢	باء - إدارة المال والنقد
٢٧	٤٩ - ٤٧	جيم - بعض آثار السياسات
		رابعا - قابلية الروبل للتحويل وتحرير المدفوعات الخارجية السوفياتية
٢٨	٩٠ - ٥٠	الف - مقدمة

المحتويات (تابع)

المفحة	الفقرات
٢٩	٥٧ - ٥٤ التخطيط المركزي الشامل ودور الروبل
	جيم - الانفتاح الاقتصادي ودور قابلية الروبل للتحويل
٢١	٦٦ - ٥٨ في هذا الانفتاح
	دال - بعض جوانب عملية الاصلاح وجدول أعمالها في
٢٧	٧٦ - ٦٧ المستقبل
	هاء - خطوات عملية لتحرير ترتيبات المدفوعات
٤١	٩٠ - ٧٧ الخارجية السوفياتية

الجداول

المفحة

٦	١ - أسعار صرف العملات الرئيسية
	٢ - ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والصادرات والواردات في
	الولايات المتحدة واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبلدان
٩	مختارة في آسيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩
	٣ - التغيرات في الموازين التجارية الشنائية للولايات المتحدة
١١	واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ١٩٨٧ - ١٩٨٩
	٤ - أسعار الفائدة الرسمية القصيرة الأجل في بلدان مختارة في منظمة
١٦	التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٥ - ١٩٨٩
	٥ - صادرات الاتحاد السوفياتي ووارداته : حصص فئات مختارة من السلع
٢٢	حسب جهات المقصد/المنشأ ، ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧

مرفق

٥١ المقترحات الأخيرة لعقد مؤتمر دولي بشأن القضايا النقدية والمالية الدولية

أولا - مقدمة وموجز

١ - يعقب هذا التقرير تقريرين آخرين أعدا للجمعية العامة بشأن قضايا النقد الدولية (A/43/749 و Corr.1 و A/42/555) . ويتضمن ثلاثة فصول تتناول الاتجاهات الأخيرة في المتغيرات النقدية والمدفوعات الدولية ، وقضايا النقد في البلدان النامية ، وقابلية الروبل السوفياتي للتحويل (وهي قضية استرعت الاهتمام مؤخرا سواء في الاتحاد السوفياتي أو على الصعيد الدولي) . ويرد في مرفق للتقرير عرض موجز لبعض التطورات الأخيرة فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن قضايا النقد والمال الدولية .

٢ - وقد شهدت الفترة التي أعقبت انهيار سوق الأوراق المالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ تقلبات متزايدة في أسعار صرف العملات الرئيسية ؛ وانحسار استخدام السياسة النقدية في إدارة أسعار الصرف ؛ واتجاهها صعوديا في أسعار الفائدة ؛ وعدم حدوث انخفاض مطرد في اختلال الموازين التجارية في البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي . ويبدو أن عدم الاستقرار في أسعار الصرف ينبثق من الشكوك المحيطة بمسار السياسة النقدية في الولايات المتحدة أكثر من انبثاقه من اختلال الموازين التجارية والغروق في أسعار الفائدة . وقد تميزت المؤشرات الاقتصادية بالتقلب واعطاء اشارات متضاربة ، مما تسبب في تقلب التوقعات بين التضخم والانتكاس ، وبين تشديد القيود النقدية وتخفيفها . وازداد التدخل في أسواق النقد بدرجة كبيرة عقب اجتماع مجموعة السبعة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وساعد على دفع الدولار الى الهبوط الى مستويات تساعد بدرجة أكبر على تحقيق تكيف تجاري . غير أنه قد لا يعود بالامكان منع الدولار من الارتفاع في الأجل القصير دون زيادة أسعار الفائدة في أوروبا الغربية واليابان . وقد تحدث أيضا في نهاية الأمر عملية مضاربة على الدولار ، الأمر الذي سيكون من الضروري معه حدوث زيادة حادة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة . وباختصار ، قد يتطلب الدفاع عن أنماط أسعار الصرف الراهنة ارتفاعا في أسعار الفائدة في مكان ما ، سواء كان هذا الدفاع في مواجهة الضغط على الدولار صعودا أو نزولا . ومن شأن ضخامة الاختلال في الموازين التجارية أن تجعل من الصعب للغاية إدارة التضخم والنمو وأسعار الصرف باستخدام السياسة النقدية وحدها . وعليه ، لابد من أن تصبح السياسة المالية أكثر مرونة .

٣ - وقد أقدمت معظم البلدان النامية ، في الثمانينات ، على تخفيض قيمة عملاتها بغية التكيف مع الهبوط في أسعار الصادرات والارتفاع في أسعار الفائدة والحد من الاقتراض . وقد ثبت أن أثر ذلك ينطوي على زعزعة بالغة لاستقرار في كثير من الحالات ،

وخاصة عندما يكون هناك دين قائم . ولما كانت عملية التكيف قد أدت أيضا الى انخفاض حاد في الاستثمار في مجال التوسع في الطاقات ، فقد لزم الامر اجراء تخفيضات مستمرة في قيمة العملة ترمي الى تحويل الناتج الجاري من الاسواق المحلية الى الاسواق الخارجية . وقد أدى ذلك الى حدوث تناقضات في التوزيع ، لأن مجموع المتاح من الموارد قد انخفض نتيجة لانهايار النمو والهبوط الحاد في تحويلات الموارد الخارجية . وأدت عمليات تخفيض قيمة العملة أيضا الى زعزعة الطلب وزادت من عجز الميزانية ومن ثم التوسع النقدي ، وذلك بأن زادت من التكلفة بالعملة المحلية لخدمة الدين وللواردات من أجل الاستثمار العام ، وقد رجحت كفة هذه الاثار في أغلب الاحيان على كفة أثر الزيادة في الايرادات نتيجة لتخفيض قيمة العملة جزئيا ، نظرا لانخفاض مستويات الواردات وانخفاض حصيلة الرسوم الجمركية . فضلا عن ذلك ، اتجهت أسعار الصرف الفعلية الى التقلب ، وتعذر التنبؤ نتيجة لذلك ، الامر الذي لم يساعد على زيادة الصادرات . وهكذا ، أصبح من الضروري الاقلال من الاعتماد على تخفيض قيمة العملة وتحقيق تكيف خارجي وزيادة الاستثمار خاصة في صناعة السلع القابلة للتبادل التجاري . ومن ثم ، يلزم الامر حدوث زيادة كبيرة في الموارد الخارجية عن طريق تخفيض الدين وغير ذلك من وسائل .

٤ - وترتبط مسألة قابلية الروبل للتحويل ، وبشكل أعم تحرير ترتيبات المدفوعات الخارجية السوفياتية ، ارتباطا وثيقا بإعادة تشكيل اقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وادماجه في النظم التجارية والمالية الدولية . وتتطلب القابلية للتحويل أن يعطى الروبل قدرا من السيطرة على السلع والخدمات المنتجة محليا أكبر مما ثبت امكان تحقيقه في ظل نظام التخطيط المركزي الشامل . وسوف يتطلب ذلك (أ) ازالة الفائض الحالي من الروبل والحفاظ على التوازن بين مجموع الطلب وقدرات العرض ، (ب) إحداث تغييرات جذرية في الأسعار النسبية ، (ج) زيادة دور المشروعات والأسعار في تخصيص الموارد . وسوف يتطلب الأمر أيضا رسم سياسات مناسبة للاستثمار والتجارة وأسعار الصرف ترمي الى زيادة توافر النقد الاجنبي وتحسين تخصيصه . ومن الضروري تحقيق النجاح في جميع هذه المجالات قبل أن يصبح في الامكان الانتقال من التحرر المحدود من قيود مراقبة النقد الاجنبي الى قابلية الروبل الكاملة للتحويل . ومن الاهمية البالغة تحقيق سلسلة صحيحة من الاصلاحات فضلا عن استحداث نسق جديد من أدوات السياسة . وهناك خطر يتمثل في امكان أن يؤدي التحرير السابق للأوان لترتيبات النقد والمدفوعات الى صعوبات حادة مثل زيادة احلال العملات القابلة للتحويل حمل الروبل في الاقتصاد المحلي .

٥ - ولا بد من توجيه تحرير ترتيبات المدفوعات الخارجية السوفياتية نحو الاهداف العامة للاصلاح الاقتصادي ، وخاصة من أجل الاسهام في التوسع في صادرات الاتحاد السوفياتي الى جميع شركائه التجاريين ووارداته منهم . وهكذا يتعين اتخاذ تدابير لا من أجل تحرير الترتيبات إزاء العملات القابلة للتحويل فحسب وانما أيضا من أجل تحرير الترتيبات المستخدمة في التجارة مع البلدان النامية ومع البلدان الأخرى في مجلس التعااض الاقتصادي .

ثانيا - التطورات الأخيرة في نظام النقد الدولي

الف - الاتجاهات الأخيرة في المتغيرات النقدية والمدفوعات الدولية

١ - أسعار الصرف

٦ - أصبحت أسعار صرف العملات الرئيسية مستقرة نسبيا منذ اتفاق اللوفر في شباط/فبراير ١٩٨٧ وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ . ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى التنسيق الدولي الذي اتفق عليه في اجتماع مجموعة السبعة في اللوفر ، والذي تألف من تدخل المصارف المركزية في الأسواق وتدابير للسياسة النقدية . غير أنه بعد الانهيار في سوق الأوراق المالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، أبدت أسعار الصرف مرة أخرى قدرا كبيرا من عدم الاستقرار . وفي حين بلغ التذبذب (أي الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة) في سعر الصرف الإسمي الساري شهريا للدولار نحو ٣,٦ في المائة من متوسط قيمة الرقم القياسي لسعر الصرف بين شباط/فبراير ١٩٨٧ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، بلغ ١١,٨ في المائة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ الى تموز/يوليه ١٩٨٩ .

٧ - وتناوبت فترات الضغط النزولي على الدولار مع فترات الضغط السعودي على مدى السنتين الماضيتين . وبعد أن هبطت قيمة الدولار بنسبة ١٠ في المائة تقريبا بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ونيسان/أبريل ١٩٨٨ ، ارتفعت قيمته بشكل ملحوظ ابتداء من منتصف عام ١٩٨٨ فصاعدا لمدة خمسة أشهر تقريبا ، ثم عاد الى الهبوط الى سابق مستواه في نهاية العام . وبدأ يرتفع من جديد في عام ١٩٨٩ وعاد في نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٩ الى مستوى سعر صرفه الإسمي الساري في شباط/فبراير ١٩٨٧ (أي بصعود بنسبة ١٢ في المائة عن أدنى مستوى له في نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وزادت قيمة الدولار في الأشهر الأخيرة زيادة كبيرة مقابل عمليتي الدولتين الرئيسيتين ذواتي الغائض ؛ وارتفعت بنسبة ١٨ في المائة مقابل الين و ١٣ في المائة مقابل المارك الألماني في الفترة من نهاية عام ١٩٨٨ الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٨ - وتحرك سعر الصرف الإسمي الساري للين بشكل متماثل مع الدولار . ولكن نظرا للتضخم المنخفض التكلفة بدرجة كبيرة في اليابان ، تعرض الين لتخفيض كبير في قيمته من الناحية الفعلية - وهو أمر من الواضح أنه لا يساعد على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات . وبالمثل ، زادت قيمة الجنية الاسترليني زيادة كبيرة في الفترة ما بين اوائل ١٩٨٧ وبداية ١٩٨٩ ، رغم الاتساع السريع في العجز في الحساب الجاري البريطاني خلال ١٩٨٨ واوائل ١٩٨٩ ؛ وكان من شأن ذلك ومن شأن التضخم أن ارتفع سعر الصرف الفعلي الساري بنسبة تصل الى ١٥ في المائة في الفترة بين منتصف ١٩٨٧ ومنتصف ١٩٨٩ . ولم تحدث أي تغييرات "أساسية" في نمط الاداء الاقتصادي تستوجب هذه التحركات في أسعار الصرف . ويبدو أن الموازين التجارية ، خلال الأشهر العشرة أو الخمسة عشر الماضية ، قد فقدت تأثيرها على تطورات النقد في حين كان للعوامل النقدية والمالية تأثيرها .

الجدول ١ - أسعار صرف العملات الرئيسية

(١) الأسعار الإسمية السارية

التاريخ	دولار الولايات المتحدة	اليين	المارك الألماني	الجنيه الاسترليني
شباط/فبراير ١٩٨٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أيار/مايو ١٩٨٧	٩٦,٥	١٠٧,٧	٩٩,٤	١٠٦,٢
أيلول/سبتمبر ١٩٨٧	٩٧,٠	١٠٦,٣	٩٩,٠	١٠٥,٩
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧	٩٠,١	١١٣,٤	١٠٣,٢	١٠٩,٨
نيسان/أبريل ١٩٨٨	٨٩,٠	١١٧,١	١٠٠,٣	١١٣,٤
حزيران/يونيه ١٩٨٨	٩١,٠	١١٧,١	٩٨,٦	١١٠,٦
أيلول/سبتمبر ١٩٨٨	٩٥,٦	١١٤,٠	٩٧,٢	١٠٩,٤
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	٨٩,٨	١٣٠,٢	٩٨,٢	١١٣,٩
آذار/مارس ١٩٨٩	٩٤,٠	١١٧,٠	٩٦,٤	١١٠,٥
حزيران/يونيه ١٩٨٩	٩٥,٥	١٠٩,٣	٩٥,٥	١٠٥,٠

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

الرقم القياسي لاسعار الصرف الثنائية (الدولار بالنسبة
للوحة النقدية)

الدولار الكندي	الفرنك السويسي	الجنيه الاسترليني	العملة المارك الالمانى	وحدة العملة الاوروبية	الدين	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	شباط/فبراير ١٩٨٧
٩٩,٥	١٠٥,٠	١٠٩,٢	١٠٢,٢	١٠٢,٣	١٠٩,٣	أيار/مايو ١٩٨٧
١٠١,٤	١٠٢,٧	١٠٧,٥	١٠١,١	١٠١,٢	١٠٧,٣	ايلول/سبتمبر ١٩٨٧
١٠٢,٠	١١٦,٠	١١٩,٦	١١٢,٣	١١١,٩	١١٩,٤	كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
١٠٨,٠	١١١,٥	١٢٢,٩	١٠٩,٦	١٠٩,٨	١٢٢,٩	نيسان/ابريل ١٩٨٨
١٠٩,٦	١٠٥,٦	١١٦,٥	١٠٤,٠	١٠٤,٨	١٢٠,٤	حزيران/يونيه ١٩٨٨
١٠٨,٨	٩٧,٨	١١٠,٠	٩٧,٩	٩٨,٣	١١٤,٣	ايلول/سبتمبر ١٩٨٨
١١١,٥	١٠٤,٣	١١٩,٦	١٠٤,٠	١٠٤,٨	١٢٤,٢	كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨
١١١,٦	٩٦,١	١١٢,٤	٩٧,٩	٩٨,٧	١١٧,٥	آذار/مارس ١٩٨٩
١١١,٣	٩٠,٦	١٠١,٥	٩٢,٤	٩٢,٧	١٠٦,٧	حزيران/يونيه ١٩٨٩

المصدر : صندوق النقد الدولي ، نشرة الاحصاءات المالية الدولية ، أعداد

مختلفة .

(١) حسب نموذج صندوق النقد الدولي لاسعار الصرف المتعددة الاطراف .

٩ - ويتبين من حجم التقلبات في أسعار الصرف في الفترة ١٩٨٩/١٩٨٨ ومن اتجاه التغيرات منذ أواخر ١٩٨٨ ، عندما تباطأ معدل التكيف التجاري ، أن إدارة أسعار الصرف كانت متراخية بدرجة أكبر منها في أعقاب إتفاق اللوفر مباشرة . وكان التدخل في أسواق النقد الأجنبي أقل وضوحا بعد الانهيار في سوق الأوراق المالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، ولم تكن اعتبارات سعر الصرف في مركز الصدارة لدى تصميم أي إجراء اتخذ تقريبا بشأن أسعار الفائدة .

٢ - ميزان المدفوعات

١٠ - تباطأت عملية تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات العالمية بدرجة كبيرة بعد منتصف عام ١٩٨٨ رغم وجود نمط جغرافي للطلب العالمي موات بدرجة أكبر . وبعد أن هبط العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٨ ، توقف تقريبا عن الهبوط في أواخر ١٩٨٨ والربع الأول من عام ١٩٨٩ مع ارتفاع أسعار الواردات وأحجامها من جديد ؛ واستمرت مدفوعات الفائدة في الخارج في الارتفاع مما تسبب في تحول ميزان الخدمات الى الجانب السالب . ويبدو أن الميزان التجاري للولايات المتحدة قد تحسن من جديد في الآونة الأخيرة ولكن ليس من المرجح أن يقل العجز التجاري لعام ١٩٨٩ عما كان عليه في عام ١٩٨٨ . وكما ورد ذكره ، ازداد العجز في المملكة المتحدة في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ؛ وقد عكس ذلك زيادة سريعة في الواردات مع ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني .

١١ - وازداد الفائض في كل من اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية مرة أخرى ولكن مع وجود اختلاف ملحوظ في توزيعه الجغرافي (انظر الجدول ٣) . واستمر الفائض الشنائي لجمهورية ألمانيا الاتحادية مع الولايات المتحدة في الهبوط في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، ولكن ذلك قابله بدرجة أكبر حدوث زيادة كبيرة في فائضها مع شركائها التجاريين الآخرين الذين يوجدون بدرجة رئيسية في الاتحادات الأوروبية . وفي المقابل ، ازداد الفائض الياباني في التجارة مع الولايات المتحدة منذ الربع الأخير من عام ١٩٨٨ ، ويرجع ذلك بالكامل تقريبا الى أثر الحجم^(١) ؛ ومن ناحية أخرى تفيد أرقام الربع الأول من عام ١٩٨٩ أن فائضها مع أوروبا الغربية يتقلص . وفي حين أنه من المرجح أن يبلغ الفائض الياباني في التجارة مع الولايات المتحدة ٥٣ بليون دولار هذا العام ، وهو لا يقل كثيرا عن قيمته الإسمية في عام ١٩٨٦ ، سوف تتوازن تجارة الولايات المتحدة مع أوروبا الغربية بدرجات متفاوتة بعد تذبذب بلغ نحو ٣٠ بليون دولار على مدى فترة السنوات الثلاث .

الجدول ٢ - ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والصادرات
والواردات في الولايات المتحدة واليابان
وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبلدان مختارة في
آسيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩
(ببلايين الدولارات ، ما لم يحدد خلاف ذلك)

(١) ١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
				<u>الولايات المتحدة</u>
١٢٥,٠-	١٢٥,١-	١٥٣,٩-	١٣٨,٨-	ميزان الحساب الجاري
١١٨,٠-	١٢٦,٣-	١٦٠,٣-	١٤٤,٥-	الميزان التجاري
٣٦٨,٠	٣٣٠,١	٢٤٩,٦	٢٢٤,٠	الصادرات السلعية
٤٨٦,٠-	٤٤٦,٤-	٤٠٩,٩-	٣٦٨,٥-	الواردات السلعية
				التغيرات (بالنسبة المئوية)
١١,٠	٢٣,١	١٤,٥	٥,٩	حجم الصادرات
٥,٠	٦,٩	٤,٥	١٣,٥	حجم الواردات
				<u>اليابان</u>
٨٠,٠	٧٩,٣	٨٧,٠	٨٥,٨	ميزان الحساب الجاري
١٠٠,٠	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٣,٨	الميزان التجاري
٣٩٣,٠	٣٥٩,٨	٣٢٤,٦	٣٠٥,٦	الصادرات السلعية
١٩٣,٠-	١٦٤,٧-	١٣٨,٣-	١١٣,٨-	الواردات السلعية
				التغيرات (بالنسبة المئوية)
١٠,٠	٤,٣	٠,٤	٠,٦-	حجم الصادرات
١٠,٥	١٦,٧	٩,٠	١٠,٦	حجم الواردات

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

(١) ١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
				<u>جمهورية ألمانيا الاتحادية</u>
٤٨,٠	٤٨,٦	٤٥,٦	٣٩,٩	ميزان الحساب الجاري
٧٨,٠	٧٨,٦	٦٩,٩	٥٥,٧	الميزان التجاري
٣٣٤,٠	٣٠٨,٩	٢٧٨,١	٢٣١,٠	الصادرات السلعية
٢٤٦,٠-	٢٣٠,٢-	٢٠٨,٢-	١٧٥,٣-	الواردات السلعية
				التغيرات (بالنسبة المئوية)
٧,٠	٥,٨	٢,٣	١,٣	حجم الصادرات
٧,٠	٦,٦	٥,٠	٦,١	حجم الواردات
				<u>البلدان الرئيسية المصدرة للمصنوعات</u>
				<u>في آسيا (ب)</u>
٢٣,٠	٢٦,٠	٣٠,٥	٢٣,١	ميزان الحساب الجاري
١٥,٠	١٨,٥	٢٥,٢	١٨,٨	الميزان التجاري
٢٥٢,٠	٢١٨,٦	١٧٥,٣	١٣٠,٢	الصادرات السلعية
٢٣٧,٠-	٢٠٠,١-	١٥٠,١-	١١١,٣-	الواردات السلعية
				التغيرات (بالنسبة المئوية)
١١,٠	١٥,٧	٢٣,٣	٢٠,٦	حجم الصادرات
١٥,٠	٢٣,١	٢٥,١	١٠,٥	حجم الواردات

المصدر : صندوق النقد الدولي ، نشرة "World Economic Outlook" ، نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، نشرة "Economic Outlook" ، العدد ٤٥ (حزيران/يونيه ١٩٨٩) ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "المؤشرات الاقتصادية الرئيسية" (١٩٨٩/سبتمبر ١٩٨٩) .

(١) إسقاطات .

(ب) هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية .

الجدول ٣ - التغيرات في الموازين التجارية الشائكة (٤)
للولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ،
١٩٨٧ - ١٩٨٩
(ببلايين الدولارات)

الميزان التجاري	التغير في نفس الفترة من العام السابق				
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٩
١٩٨٨	الربع الأول	الربع الأخير	الربع الثالث		
	تجارة الولايات المتحدة مع :				
					اليابان
١١,٧-	٠,٧	٠,٧-	١,٢	٤,٣	١,٣-
					كندا
					أوروبا الغربية :
					جمهورية ألمانيا الاتحادية
١٢,٢-	١,١	٠,٧	٠,٦	٣,١	٠,٨-
					المملكة المتحدة
٠,٤	٠,٦	٠,٩	١,١	٣,٦	٠,٧
					البلدان النامية :
٤٩,٩-	٣,١	٤,٣	٥,٤	١٣,٨	١٤,٧-
					أمريكا اللاتينية
٨,٨-	١,٣	١,٩	١,١	٤,٠	١,٢-
					البلدان الرئيسية المصدرة للمصنوعات في آسيا (ب)
٢٨,٤-	١,١	٠,٢	١,٩	٥,٨	٦,٣-
					تجارة اليابان مع :
					أوروبا الغربية
٢٥,٦	١,١-	٠,٣	٠,٦	٣,٦	٣,٥
					البلدان النامية :
٩,٤	٠,٦	٣,٥	١,٤	٣,١	٤,١-
					البلدان الرئيسية المصدرة للمصنوعات في آسيا (ب)
٢٤,٨	٠,٧	١,٧	١,٢	٤,٠	٣,١
					تجارة جمهورية ألمانيا الاتحادية مع :
					أوروبا الغربية :
٦٦,٢	٤,٠	٣,٠	٣,٩	١٣,٧	١٤,٩
					المملكة المتحدة
١٣,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٣,٣	٣,٧
					فرنسا
١٠,٤	١,١	٠,١-	٠,٣	١,٤	٣,٠
					البلدان النامية
١,٠-	١,٠	٠,٨-	٠,٠-	٢,٣-	١,٥-

حواشي الجدول

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، نشرة " الاحصاءات الشهرية للتجارة الخارجية " ، أعداد مختلفة .

(أ) الأرقام تخص الواردات (سيف) والصادرات (فوب) لليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية والواردات (فوب) والصادرات (الشمّن تسليم حتى الباخرة) للولايات المتحدة . علامة سالب معناها وجود عجز أو اتجاه نحو العجز .

(ب) هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية .

١٢ - وهذا التفاوت في التكيف التجاري لا يمكن تفسيره بسهولة بحدوث تغييرات في أسعار الصرف أو في نمط النمو المحلي في الطلب . فقد انخفضت قيمة الدولار منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ مقابل المارك الألماني ووحدة العملة الأوروبية بنفس هامش انخفاضها مقابل الين . وازداد الطلب المحلي الفعلي في اليابان بأسرع منه في أوروبا الغربية التي لم يكن تكوين النمو في الطلب لديها أنسب لمصادر الولايات المتحدة منه لمصادر اليابان . وقد أدى التصلب الغربي في اختلال الميزان التجاري للولايات المتحدة مع اليابان بكثير من المراقبين إلى عزوه إلى السياسات التجارية . ولكن ذلك ، كما يبدو ، قد أذكى مشاعر الحمائية في الولايات المتحدة وربما لعب دورا هاما في اعتماد القانون الشامل للتوسع والتنافس في ميدان التجارة لعام ١٩٨٨ .

١٣ - وفي الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ ، سجل عدد من بلدان شرق آسيا فوائض سريعة النمو ، وخاصة مع الولايات المتحدة ، غير أن هذه الفوائض تقلصت في الآونة الأخيرة . وحدث تغير كبير في الموازين الخارجية لجمهورية كوريا حيث عملت تكاليف الأجور المرتفعة وزيادة قيمة العملة (بلغت الزيادة نحو ٢٣ في المائة منذ شباط/فبراير ١٩٨٧) على تقلص الميزة التنافسية للبلد . وهكذا ، هبط فائض الحساب الجاري للبلد في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٨٩ إلى نحو نصف مستواه في العام السابق بعد أن كان قد بلغ مستوى قياسيا جديدا يزيد على ١٤ بليون دولار في عام ١٩٨٨ ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى تقلص الصادرات .

١٤ - واتسع العجز في البلدان الأفريقية نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري وجمود حجم الصادرات (وخاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى) . ولم يتغير العجز في الحساب الجاري لأمريكا اللاتينية تغيرا يذكر في عام ١٩٨٨ ، رغم حدوث زيادة في حواصل الصادرات قدرها ١٣ بليار دولار . فقد امتص ارتفاع أسعار الفائدة الدولية ثلث هذه الزيادة ، ولكن الواردات ازدادت بنحو ٩ بلايين دولار ، وكلها انعكست في زيادة صادرات الولايات المتحدة . وعليه ، في حين ازداد الفائض التجاري للمنطقة مع أوروبا واليابان (بنحو ٧,٥ بليون دولار) ، تقلص فائضها مع الولايات المتحدة (بأكثر من ٤ بلايين دولار) . وهكذا كان التحسن في الميزان التجاري الإجمالي للولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية (ثلاثة أرباعه تخص المكسيك) بنفس درجة ضخامة التحسن في ميزانها مع اليابان . واستمر الميزان التجاري للولايات المتحدة في التحسن مع أمريكا اللاتينية في عام ١٩٨٩ .

١٥ - ومن شأن المزيد من تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستيراد التي هي في أمس الحاجة إليها لإعطاء دفعة جديدة لتنميتها ، أن تسهل تسوية الاختلالات المتبقية

في موازين المدفوعات فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وذلك بزيادة صادرات الولايات المتحدة في المقام الأول . وقد كان هناك اتجاه لان تتحول الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية الى مشاكل شائكة ، وخاصة بين الولايات المتحدة والبلدان الآسيوية ، وبين جمهورية ألمانيا الاتحادية والبلدان الأوروبية الأخرى . ومن شأن الاختلالات الشائكة ان تتسبب في تقليص التجارة وتصادم أسعار الصرف اذا كانت الموازين التجارية العالمية في حالة توازن بصفة عامة . ويعمل الضعف المستمر في القدرة الاستيرادية للبلدان النامية في الوقت الحالي ، على زيادة صعوبة تحقيق المزيد من التقدم في تخفيض العجز الخارجي للولايات المتحدة دون إجراء تخفيض في الاختلال في موازينها التجارية الشائكة مع غيرها من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . غير أنه من المشكوك فيه ما اذا كان النمط الحالي لأسعار الصرف سوف يؤدي الى مثل هذا التصحيح الشائكة .

٢ - أسعار الفائدة والأسواق المالية

١٦ - أخذت أسعار الفائدة القصيرة الأجل ترتفع ارتفاعا حادا منذ منتصف عام ١٩٨٨ فصاعدا . وبعد حدوث بعض التخفيف عقب الانهيار في سوق الأوراق المالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، أصبحت السياسات النقدية ، أكثر نزوعا الى التقييد ، وخاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وارتفعت أسعار الفائدة القصيرة الأجل في الولايات المتحدة ارتفاعا حادا من أقل من ٦ في المائة في عام ١٩٨٧ الى أكثر من ٩ في المائة في عام ١٩٨٩ ، ومع ارتفاع معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة ارتفعت أيضا أسعار الفائدة الحقيقية . وينطبق الشيء نفسه بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية حيث ارتفعت أسعار الفائدة القصيرة الأجل بنسبة ٢,٧ نقطة مئوية فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ، وبالنسبة لليابان حيث بلغ الارتفاع نقطة مئوية واحدة . وقد كان تشديد قيود السياسة النقدية وارتفاع أسعار الفائدة إنعكاسا الى حد بعيد لمشاعر القلق المتزايد لدى المصارف المركزية ، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، إزاء التضخم . وبالنسبة لأسعار الفائدة الطويلة الأجل فإنها إما ارتفعت بدرجة أقل أو حتى انخفضت . ومع ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة الإسمية القصيرة الأجل في البلدان ذات العجز ، اتجهت الفوارق في أسعار الفائدة الى الاتساع لصالح هذه البلدان خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ .

١٧ - ويبدو ان التغييرات في فوارق أسعار الفائدة القصيرة الأجل في ذاتها لم تكن هي القوة الدافعة وراء تحركات رؤوس الأموال والتغيرات الناجمة عنها في أسعار الصرف . ففي الحالتين اللتين ارتفعت فيهما قيمة الدولار مقابل المارك الألماني (أي

في نيسان/ابريل - آب/أغسطس ١٩٨٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ - حزيران/يونيه ١٩٨٩) كان الغارق في أسعار الفائدة القصيرة الاجل يضيق لصالح الدولار . كما أن المرحلتين التي ضعف فيها الدولار (أوائل عام ١٩٨٨ وتشرين الاول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) شهدتا إرتفاعا في فارق سعر الفائدة لصالح الدولار . وبالمثل ، انخفضت قيمة الدولار مقابل الين خلال الربع الاخير من عام ١٩٨٨ عندما اتسع فارق سعر الفائدة لصالح الأصول المقومة بالدولار .

١٨ - وهذا يفيد أن إحساس السوق بالنسبة لمستقبل قيمة الدولار كان عاملا محسنا هاما لسعر صرف الدولار . وقد تميز إحساس السوق بالتقلب على نحو ما أظهرته التقلبات الحادة في سعر الدولار منذ نهاية ١٩٨٧ . ومن الصعب إيراد تحليل كامل لسكوك المضاربة ولكن يبرز عامل واحد بعينه . فمنذ الإنهيار في سوق الأوراق المالية ، حدث قدر كبير من الشكوك إزاء مسار الاداء الاقتصادي في الولايات المتحدة . وتميزت التحركات في المؤشرات الرئيسية مثل الاسعار والبطالة واستغلال الطاقات بالتقلب وكانت في بعض الاحيان تعطي إشارات متضاربة ، مما دفع بالأسواق الى التذبذب بين الخوف من التضخم والخوف من الانتكاس . وعليه ، كان هناك قدر كبير من الشكوك بالنسبة لمسار السياسة النقدية في المستقبل وأشارها المحتملة على كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، خاصة وأن حالة المدفوعات الخارجية لم تكن هدفا صريحا للسياسة النقدية في الولايات المتحدة . ولعل السبب الرئيسي الذي من أجله لم تمارس التحركات في الميزان التجاري تأثيرا كبيرا على أسعار الصرف هو أن العجز التجاري لم يكن من المتوقع أن يدفع الى اتخاذ إجراءات تصحيحية على صعيد السياسات سواء كانت نقدية أو مالية . غير ان الفترة الطويلة نسبيا لارتفاع قيمة الدولار منذ أواخر عام ١٩٨٩ تدل على أن إحساس السوق كان يتمسك حول توقع بقاء وضع السياسة النقدية والمالية ثابتا لفترة من الوقت . ومع توقع الأسواق المالية أن تستمر الفوارق القائمة في أسعار الفائدة القصيرة الاجل أو أن تتسع هذه الفوارق وتوقعها حدوث احتمال ضئيل فقط لتخفيض قيمة الدولار ، زادت تدفقات رؤوس الاموال الخاصة الى الولايات المتحدة مما عمل على تمويل العجز في الحساب الجاري .

الجدول ٤ - أسعار الفائدة الإسمية القصيرة الاجل (١)
في بلدان مختارة في منظمة التعاون
والتنمية في الميدان الاقتصادي ،
١٩٨٥-١٩٨٩

سعر الفائدة الدولي	فرنسا	المملكة المتحدة	جمهورية ألمانيا الاتحادية	اليابان	الولايات المتحدة		
٨,٤	١٠,١	١٣,٢	٥,٤	٦,٥	٨,١		١٩٨٥
٦,٩	٧,٧	١٠,٩	٤,٦	٥,٠	٦,٥		١٩٨٦
٧,٢	٨,١	٩,٧	٤,٠	٣,٩	٦,٩		١٩٨٧
٨,٠	٧,٨	١٠,٣	٤,٣	٤,٠	٧,٧		١٩٨٨
٧,٠	٧,٩	٩,٠	٣,٤	٣,٨	٦,٧		١٩٨٨ الربع الاول
٧,٥	٧,٨	٨,٣	٣,٥	٣,٨	٧,٢		الربع الثاني
٨,٤	٧,٦	١١,٣	٥,٠	٤,٠	٨,٢		الربع الثالث
٩,٠	٨,١	١٣,٤	٥,١	٤,٢	٨,٨		الربع الاخير
٩,٤	٨,٦	١٣,١	٥,٦	٤,٢	٩,٢		١٩٨٩ كانون الثاني/يناير
٩,٧	٩,١	١٣,٠	٦,٤	٤,٢	٩,٥		شباط/فبراير
١٠,٣	٩,١	١٣,٠	٦,٦	٤,٢	١٠,١		آذار/مارس
١٠,٢	٨,٦	١٣,١	٦,٤	٤,٢	٩,٩		نيسان/ابريل
٩,٨	٨,٨	١٣,١	٧,٠	٤,٣	٩,٦		أيار/مايو
٩,٤	٨,٩	١٤,١	٧,٠	٤,٥	٩,٢		حزيران/يونيه

المصدر : "نشرة الاحتياطي الاتحادي" ، أعداد مختلفة ؛ صندوق النقد الدولي ،
"الاحصاءات المالية الدولية" ، أعداد مختلفة .

(١) الأسعار الوطنية هي أسعار القروض لمدة ثلاثة شهور فيما بين
المصارف ، باستثناء الولايات المتحدة (سعر شهادات الإيداع) ، واليابان (سعر
الجنسائي) . سعر الفائدة الدولي هو للودائع لمدة ثلاثة أشهر بالدولار الأوروبي .

١٩ - وفي حين أن تحركات رؤوس الأموال من بلدان الفائض الى بلدان العجز هي نظير ضروري لنمط موازين الحساب الجاري ، تتطلب التدفقات الخاصة في ذلك الاتجاه حافزا في شكل توقعات مواتية للربح تتوقف ، في حالة شراء الأصول المالية ، على كل من فوارق أسعار الفائدة وتوقعات أسعار الصرف . وإذا لم يكن هذا الحافز قويا بدرجة كافية ، فلا بد من أن يهبط سعر الصرف في البلدان ذات العجز أو أن يسوى العجز في الحساب الجاري رسميا عن طريق التدخل ، الأمر الذي ينطوي على قيام المصارف المركزية ببيع عملة بلد الفائض مقابل عملة بلد العجز . وهذا ما حدث في عام ١٩٨٧ عندما عمدت المصارف المركزية في بلدان الفائض الى تكديس مبالغ ضخمة من احتياطات النقد الاجنبي في محاولة لتشبيت سعر الدولار . وفي المقابل ، حدث اتجاه في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ الى "التمويل الزائد" الخاص للعجز في الحساب الجاري ، ومن ثم اضعاف المارك الالمانى والين وتقوية الدولار . وقد يحدث هذا "التمويل الزائد" عن طريق نوع من ظاهرة المحاكاة ، إذا اعتبرت الأسواق أن القيام بتمويل عجز في الحساب الجاري بأموال خاصة إنما هو دليل على أن العجز يمكن تحمله . ومن شأن هذه النظرة أن تعزز "الثقة" ، وأن تدفع الى تدفقات جديدة لرؤوس الأموال الى الداخل ، بما في ذلك تحركات طويلة الاجل لرؤوس الأموال (التي كانت تأخذ في الازدياد في واقع الامر) .

٤ - احتياطات النقد الاجنبي

٢٠ - توسعت الاحتياطات العالمية من النقد الاجنبي في عام ١٩٨٨ بمقدار ٣١ بليون دولار مقابل ١٧٣ بليون دولار في العام السابق . وقد تدخل المصارف المركزية في أسواق النقد الاجنبي ، وعندما كانت تتدخل كان هدفها بصفة عامة هو منع سعر الدولار من الارتفاع وهبطت الاحتياطات الرسمية للدولار هبوطا حادا وحدث تغير ملحوظ في القيمة النقدية لاحتياطات النقد الاجنبي . وازدادت الاحتياطات من المارك الالمانى بنحو ٣٠ بليون دولار مما يعكس ، في جانب منه ، مشتريات الدعم الرسمي من جانب الولايات المتحدة والبلدان الاعضاء في نظام النقد الاوروبى ، ويعكس في جانبه الآخر تنوع أرصدة الاحتياطي الرسمي لدى البلدان الأخرى (٢) .

٢١ - وقد زادت اليابان من احتياطاتها من النقد الاجنبي الى ١٦ بليون دولار تقريبا ، وزادت كندا - وهي البلد الوحيد من مجموعة السبعة الذي ارتفعت قيمة عملته مقابل الدولار بعد منتصف عام ١٩٨٨ من احتياطاتها غير الذهبية بأكثر من ٨ بلايين دولار . وباعت جمهورية ألمانيا الاتحادية أكثر من ٢٠ بليون دولار من النقد الاجنبي في عمليات تدخل في السوق ، وهو ما يعادل ٧٥ في المائة من المبلغ الذي كدسته خلال عام ١٩٨٧ . وارتفعت احتياطات جميع البلدان النامية مجتمعة للعام الثاني على

التوالي . وفي حين انخفضت احتياطات البلدان المصدرة للنفط في الشرق الاوسط بنسبة ١٠ في المائة ، ارتفعت احتياطات البلدان النامية الأخرى بنسبة ٥ في المائة . وضاعفت جمهورية كوريا من أرصدها من الاحتياطات الرسمية بما يقرب من ٩ بلايين دولار . وتحوز البلدان الحديثة التصنيع في آسيا على أكثر من ٤٠ في المائة من احتياطات النقد الأجنبي في البلدان النامية . وظلت مشاكل السيولة في كثير من البلدان النامية الأخرى في افريقيا وأمريكا اللاتينية بلا حل .

باء - ادارة أسعار الصرف وتنسيق السياسات الدولية

١ - تغير اتجاه السياسة النقدية

٢٢ - شمل اتفاق اللوفر بشأن ادارة أسعار الصرف اتفاقا على اتخاذ تدابير على صعيد السياسة النقدية لتعزيز عمليات التدخل ، ولكنه لم يذهب الى حد تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي . وهو بذلك شدد من السياسات النقدية مما أدى في نهاية الامر الى حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الأمر الذي أدى بدوره الى انهيار سوق الاوراق المالية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . وهدأت السياسات النقدية بعد ذلك ، ولا سيما في الولايات المتحدة . وساعد ذلك على احتواء الاضطراب في الاسواق المالية وتجنب حدوث انتكاس ، ولكنه انطوى أيضا على استرخاء في ادارة أسعار الصرف ؛ وأصبحت السياسات النقدية تتجه نحو أهداف محلية . وازداد تصور وقوع خطر تضخمي مع ازدياد النمو في الناتج ، وحسم الاختيار بين استقرار أسعار الصرف والاستقرار المحلي في البلدان ذات العجز بشكل متزايد لصالح الأخير . وعلى سبيل المثال ، كان من الممكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الى وقف الارتفاع الأخير في قيمة الدولار ، ولكن ذلك اعتبر في غير صالح استقرار الأسعار المحلية . ولذلك اتجهت ادارة أسعار الصرف الى أن تتألف فقط من التدخل المتناسق .

٢٣ - غير أن معدلات التضخم في كثير من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ظلت دون مستواها في أوائل الثمانينات . ويرجع قدر كبير من الارتفاع في التضخم في الولايات المتحدة منذ منتصف عام ١٩٨٨ الى الزيادة الحادة في أسعار الأغذية بسبب الجفاف . وفي اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية كان الارتفاع في أسعار الواردات الناجم من أسواق السلع العالمية وتخفيض قيمة العملات عاملا هاما في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية يمكن عزو التآرجح في تضخم أسعار المستهلكين في عام ١٩٨٨ بالكامل تقريبا الى الارتفاع في أسعار الواردات . فضلا عن ذلك ، لم تكن هناك أية علامة على

العودة الى ما حدث في السبعينات من ارتفاع في التكلفة والسعر بشكل حلزوني . وهذا يفيد أنه كان بالإمكان إبقاء التضخم عند مستوى منخفض عن طريق ادارة الطلب الاجمالي دون خفض النمو . والواقع أنه كانت هناك شكوك بالنسبة للمدى الذي يتعين أن يصل إليه إيقاف النمو في الطلب عن طريق تشديد القيود النقدية (٣) .

٢ - منظورات لتنسيق السياسات

٢٤ - ثمة مسألة رئيسية تنشأ في أي عملية تنسيق هي مدى إمكان تحمل الاختلال في موازين المدفوعات ومدة تحمله . وليس هناك قاعدة ثابتة لذلك ، ويتعين تقدير إمكانية التحمل في ضوء آثار العجز على المتغيرات الاقتصادية الأخرى . وهذه الآثار يمكن أن تتغير تغيرا كبيرا على مر الزمن ، حسبما يتبين من اختلاف رد فعل كل من راسمي السياسات والأسواق المالية في عام ١٩٨٧ وفي الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ . وينصب أثر من آثار العجز الخارجي على عبء الفائدة ؛ ويؤدي ذلك الى استهلاك حصة مطردة الزيادة من حوائط الصادرات إذا ازدادت الصادرات زيادة أبطأ من زيادة الديون ، وفي هذه الحالة يصبح من الضروري في نهاية الأمر الحصول على تمويل خارجي جديد أو تخفيض الامتصاص المحلي .

٢٥ - وهناك خطر كامن يتمثل في حدوث هبوط حاد في الاقتصاد العالمي إذا استمر الاختلال في موازين المدفوعات بالحجم الذي كان عليه مؤخرا ، لأن من شأن ذلك أن يؤدي الى فقدان ثقة الأسواق المالية في البلدان ذات العجز ، مما يؤدي الى انهيار في أسعار الصرف أو الى انتكاس أو الى كلا الأمرين معا . وأيا كان الوضع فسوف يتضرر الاقتصاد العالمي . وعلى سبيل المثال ، يمكن لحدوث انخفاض حاد في سعر الدولار أن يصبح مشكلة كبيرة بالنسبة لليابان لا عن طريق التجارة فقط وإنما أيضا عن طريق المالية حيث أن نسبة كبيرة من أصول مؤسسات الادخار اليابانية مقومة بالدولار في حين أن خصومها مقومة بالين في معظمها . لذلك ، فإن لدى هذه المؤسسات حافزا على دعم جهود الحكومة من أجل تجنب حدوث ضغط نزولي لا مبرر له على الدولار ، ولكن قد لا يكفي حتى تعاونها الكامل لمواجهة ضغط عام على الدولار .

٢٦ - ومع عدم استقرار الأسواق ، لا يمكن استبعاد حدوث حملة مضاربة . ويبدو أنه لا يوجد لدى نظام النقد الدولي مجال كبير في ظل الظروف الراهنة للدفاع عن الدولار في مواجهة أي انخفاض حاد . ويبدو أن مجال التوسع في الطلب في البلدان ذات الفائض محدود الآن بدرجة أكبر مما كان عليه منذ سنتين أو ثلاث سنوات وأن السياسة النقدية

تتجه نحو التشدد . وإذا أريد تجنب خطر حدوث انخفاض حاد في الدولار وتجدد الاضطراب في أسواق الأوراق المالية والانتكاس ، يلزم اقتسام أعباء إدارة أسعار الصرف بين مجموعة البلدان السبعة . ومن ناحية أخرى ، فإن حدوث فتور دوري في النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة يمكن أن يكون أمرا خطيرا أيضا . وإذا ظلت السياسة المالية جامدة ، فإن الهبوط اللازم في أسعار الفائدة لمحاربتها يمكن أن يكون كبيرا بدرجة تكفي لإحداث هبوط حاد في سعر الصرف .

ثالثا - قضايا النقد في البلدان النامية (٤)

ألف - أسعار الصرف والتضخم

٢٧ - كان الاتجاه العام في البلدان النامية خلال الثمانينات هو اجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بالأسعار الحقيقية . وكان ذلك في كثير من البلدان هو أهم استجابة للندرة الشديدة في النقد الاجنبي . وتتوقف فاعليته ، في جملة أمور ، على زيادة الارباح في انتاج السلع القابلة للتبادل التجاري ورفع أسعار هذه السلع بالنسبة للأجور وبالنسبة لأسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري .

٢٨ - وقد حققت كثير من البلدان النامية تغييرات كبيرة في هذه الأسعار النسبية ، ولكن كان عليها في أغلب الاحيان تخفيض قيمة العملة عدة مرات لاستباق التضخم . وفي معظم الحالات ، انخفض سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار ، الذي يعتبر مقياسا تقريبا لأسعار السلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري ، انخفاضاً كبيراً فيما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ و ١٩٨٥ - ١٩٨٧ ، وحدث هذا الانخفاض في بعض البلدان بأكثر من ٥٠ في المائة . وانخفض أيضا سعر الصرف الحقيقي الساري ، مقياسا بأسعار المصنوعات في الأسواق المحلية بالنسبة لأسعارها في أسواق الصادرات ، انخفاضاً كبيراً في معظم البلدان ولاسيما في البلدان المثقلة بالديون وحيث كانت قيمة العملة مرتفعة ارتفاعاً كبيراً في السابق .

٢٩ - غير أن عددا ضئيلا من البلدان النامية حقق استقرارا في سعر الصرف الحقيقي خلال السنوات السبع الماضية . وقد كان عدم الاستقرار في سعر الصرف (مقياسا بالانحراف المعياري لمعدل التغير السنوي لسعر الصرف الحقيقي الساري) ، أكبر في البلدان ذات التخفيضات الحقيقية الحادة جدا في قيمة العملة والتي لديها عدم استقرار واضح جدا في الأسعار . وكان منخفضا نسبيا في عدة بلدان في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وبعض البلدان الأخرى التي تنتهج سياسة لتخفيض قيمة عملاتها باطراد بالأسعار الحقيقية .

٣٠ - وفي كثير من البلدان النامية ، بما في ذلك أشد البلدان اضطرابا بالديون ، كانت معدلات التضخم في الثمانينات أعلى منها في الستينات (التي كانت فترة تميزت بالانخفاض النسبي في معدلات التضخم على صعيد العالم) وفي الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ (عندما ارتفعت الأسعار عالميا بنحو ١٢ في المائة في السنة) . وبالنسبة للبلدان المثقلة بالديون^(٥) ، كان متوسط معدل التضخم ٩٠ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩ مقابل أقل من ٤٠ في المائة خلال السبعينات و ١٥ في المائة خلال الستينات . وشهدت بعض البلدان تضخما مفرطا خلال فترات معينة . وكل بلد تقريبا يمثل فيه التضخم أو مثل مشكلة رئيسية هو بلد مضطرب بالديون .

٣١ - وقد صاحب الزيادة في متوسط معدل التضخم قدر أكبر من التقلبات في معدلات التضخم ، وخاصة حيثما تجاوز المتوسط السنوي لمعدل التضخم ٣٠ في المائة . ونجح عدد من البلدان في تخفيض التضخم بدرجة كبيرة لفترة من الوقت ولكنها واجهت بعد ذلك ارتفاعا جديدا بل وأشد أحيانا . وثمة سبب رئيسي لذلك هو أن محاولات تغيير الأسعار النسبية ، ولاسيما عن طريق إجراء تخفيضات حادة في قيمة العملة ، أدت الى تفاقم الصراع حول توزيع الدخل .

٣٢ - وقد فشل التخفيض الحقيقي لقيمة العملة في تشجيع الصادرات في معظم البلدان ذات التضخم الحاد والتي لديها بالتالي قدرة متقلبة على المنافسة . وحيثما يوجد بالذات مقياس للأجور وفي البلدان ذات الاقتصاد المعتمد على الواردات ، اتجه التخفيض الاسمي في قيمة العمل الى إشعال التضخم وأدى تضخم الأسعار المحلية الى سرعة إبطال أثر التعديل الأولي لسعر الصرف ، مما أدى الى جولة أخرى من تخفيض قيمة العملة ثم الى تضخم آخر ، وهكذا .

باء - ادارة المال والنقد

٣٣ - وفي كثير من البلدان ، زاد تخفيض قيمة العملة هو والتدابير الأخرى المتخذة لمعالجة المدفوعات الخارجية ، من الضغوط على الطلب عن طريق توسيع الاختلال المالي . وقد تراكم ذلك منذ أوائل الثمانينات بسبب التعرض لصدمة خارجية في جزء كبير منه : ارتفاع أسعار الفائدة الدولية مما أدى الى زيادة فاتورة الفوائد التي يتحملها القطاع العام ؛ انهيار أسعار السلع الأساسية مما أدى الى تخفيض إيرادات الضرائب من الصادرات وحصائل التصدير المباشرة للقطاع العام . كما أشرت التخفيضات في الاقراض الخارجي على ماليات القطاع العام . وتمكنت كثير من البلدان من استيعاب التخفيض في صافي التحويلات وفي معدلات التبادل التجاري بأن عملت على تخفيض أحجام الواردات أو

زيادة الصادرات أو كلا الأمرين معا ، ولكنها وجدت أن مشكلة التحويلات الخارجية تحولت الى مشكلة تحويل في الميزانية . وبقدر ما تتولد الفوائض التجارية اللازمة عن طريق تخفيض الواردات أو التوسع في الصادرات من جانب القطاع الخاص ، لابد من تحويل الإيرادات الخاصة الى القطاع العام لتلبية حاجة هذا القطاع الى النقد الأجنبي لخدمة ديونه الخارجية . واشتدت الحاجة الى التحويل المطلوب نتيجة للأثار العكسية لتدابير التكيف التجاري على المالية العامة . وقد شكلت مقاومة القطاع الخاص لاجراء مثل هذه التحويلات عاملا هاما في الصراع المشار اليه أعلاه بين مختلف مجموعات الدخل حول توزيع الموارد المحلية .

١ - آثار التكيف التجاري على الأرصدة المالية

٢٤ - عملت التخفيضات في استثمارات القطاع العام وفي الواردات على توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم للقطاع العام لتغطية التآرجح في صافي التحويلات الخارجية . غير أن تخفيض قيمة العملة وتحرير السياسة التجارية ، هما والكساد المقترن بالتضخم ، عملا على تدهور الرصيد المالي . وأدى قيام القطاع الخاص بتخفيض الواردات وكذلك التخفيضات في التعريفات الجمركية الى زيادة عجز الميزانية ، خاصة حيثما تكون التعريفات الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى مصدرا هاما من مصادر إيرادات الحكومة .

٣٥ - وبالنسبة لعينة تتألف من ٢٠ بلدا^(٦) ، كانت الآثار المجتمعة لتخفيض الواردات والتغيرات في متوسط معدلات الضريبة السارية الضمنية (مقيسة بإيرادات الضريبة التجارية المعبر عنها كنسبة مئوية من فاتورة الواردات وحاصل الصادرات) هي تخفيض الإيرادات الحكومية من ضرائب الواردات بنسبة واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ و ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، مع اشتداد الخسائر بصفة خاصة حيثما كانت ضرائب الواردات عالية في البداية . وأعلن بمزيد من التأكيد عن تخفيضات في متوسط معدلات الضريبة السارية الضمنية بالنسبة للصادرات - وكان مقدار التخفيض في المتوسط أكثر من ٣,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي . وقد رفعت ضرائب الصادرات في عدد ضئيل من البلدان المصدرة للسلع الأساسية ، ولكنها ألغيت أو خفضت في كثير من البلدان الأخرى . ولكن أثر الزيادة في حجم صادرات السلع الأساسية على حاصل التصدير قد عادله وأكثر الانخفاض في أسعار السلع الأساسية العالمية . والواقع أنه لو ظلت مستويات الأسعار على ما كانت عليه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، لكانت الإيرادات الحكومية من ضرائب الصادرات خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ أعلى بما يتراوح بين ٠,٤ و ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان .

٣٦ - وهكذا تفيد الدلائل أن السياسات التجارية وتخفيض الواردات وانخفاض أسعار السلع الأساسية في الثمانينات قد أدت ، في المتوسط ، الى تخفيض الإيرادات الحكومية بنسبة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وقد يستفيد الناتج والنمو في المدى الطويل من تخفيضات التعريفات الجمركية عن طريق حفز الكفاءة والقدرة على المنافسة (مع ما يترتب على ذلك من زيادة في إيرادات الحكومة من الضرائب) ولكن ذلك لن يتحقق إلا اذا حدث توسع في الواردات . وقد حال دون ذلك عامة النقص في النقد الاجنبي .

٢ - أثر تخفيض قيمة العملة

٣٧ - وفي حين يمكن للتخفيض الحقيقي لقيمة العملة أن يؤدي الى تحسين الاداء التجاري ، فإنه أيضا يمكن أن يضر بالرصيد المالي . وقد أدت التخفيضات في قيمة العملة الى زيادة الإيرادات الحكومية الحقيقية من التجارة في عدد من البلدان حيثما كانت الضرائب التجارية تشكل مصدرا هاما للإيرادات ، ولكنها غير كافية بصفة عامة لمعادلة الخسائر في الإيرادات الناجمة عن تخفيض الواردات وانخفاض أسعار السلع الأساسية . كما أنها زادت من تكاليف الحكومة ومن ثم النفقات . ويحدث أن ترتفع قيمة العملة المحلية لمدفوعات الفائدة على الديون الخارجية بالأسعار الحقيقية عندما يتجاوز معدل تخفيض قيمة العملة الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية ، حتى ولو سائرت الإيرادات الحكومية الرسمية هذا الارتفاع . ولما كان كل دولار من مدفوعات الفائدة يمتص مقدارا أكبر من الإيرادات الحقيقية ، فإن الحكومات تواجه حاجة الى فرض ضريبة على القطاع الخاص اذا كان لها أن تحافظ على المستوى الحقيقي للانفاق العام محليا دون زيادة العجز في الميزانية بالقيم الحقيقية .

٢٨ - وقد أدى تخفيض قيمة العملة الى زيادة العبء الحقيقي لمدفوعات الفائدة في الخارج بأكثر من واحد في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المثقلة بالديون أكثر من غيرها ، بل وزاد عن ذلك في بعض البلدان المنخفضة الدخل والتي أجرت تخفيضات حادة جدا في قيمة العملة . وفي كثير من البلدان من كلتا المجموعتين ، ارتفعت قيمة العملة المحلية لمدفوعات الفائدة بالأسعار الحقيقية بأكثر من ٤٠ في المائة .

٣٩ - وقد توقف أثر التغيرات في سعر الصرف أيضا على صافي الاقتراض الخارجي للقطاع العام . وحيثما تجاوز ذلك مدفوعات الفائدة (أي حيثما كان صافي التحويلات الخارجية الى القطاع العام موجبا) - كما هي الحال في كثير من البلدان المنخفضة الدخل - أدى تخفيض قيمة العملة الى تحسين المركز المالي ، مما يسمح للحكومات بأن تخفض التمويل

النقدي والاقتراض المحلي أو أن تزيد من الانفاق . غير أن عددا ضئيلا من البلدان قد جمع بين صافي التحويل الموجب وبين زيادة قيمة العملة بسبب الحاجة الى تحسين الميزان التجاري . وفي البلدان التي لديها صافي تحويل سالب ، استلزم تخفيض قيمة العملة في المتوسط قيام الحكومة بتعبئة نسبة اضافية من الناتج المحلي الاجمالي قدرها ٠,٥ في المائة لتمويل صافي التحويل .

٤٠ - وثمة أثر آخر لتخفيض قيمة العملة هو أنه يؤدي أي زيادة تكلفة استثمارات القطاع العام التي تنطوي على مكون استيراد عال (يبلغ عامة نحو الثلث في البلدان ذات المستويات العالية نسبيا من التنمية ، ولكنه يتجاوز النصف في البلدان المنخفضة الدخل)^(٧) . وعلى الرغم من التخفيضات الكبيرة في الاستثمارات العامة ، أدى هذا الأثر الى زيادة احتياجات القطاع العام من الموارد بنسبة ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط ، ووصلت هذه النسبة في عدد من البلدان الى واحد في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

٤١ - ويبرز عدد من النتائج عندما تؤخذ هذه الأثار المختلفة مجتمعة . فاذا كانت حكومة ما تستمد معظم إيراداتها من قطاع السلع غير المتبادلة بينما تنفق بشدة على السلع المتبادلة وعلى خدمة الديون ، يؤدي تخفيض قيمة العملة الى تدهور الرصيد المالي . وكانت هذه هي الحالة العادية إلا حيثما تكون الملكية العامة في قطاع الصادرات والضرائب التجارية كبيرة ، ويكون صافي التحويلات الى الخارج صغيرا (أو حيثما يوجد صافي تحويلات من الخارج) ، ويكون الاستثمار العام معتدلا في حجمه . والواقع أنه في كثير من البلدان المثقلة بالديون ، يؤدي اجراء تخفيض حقيقي في قيمة العملة بنسبة ١٠ في المائة الى زيادة عجز الميزانية بنحو ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ؛ وتبين السجلات أن معدل تخفيض قيمة العملة في كثير من البلدان قد تجاوز ٣٠ في المائة .

٣ - الأثر المجتموع لتخفيض قيمة العملة وإيرادات الضريبة التجارية وصادرات القطاع العام

٤٢ - على الرغم من أن تخفيض قيمة العملة قد زاد من إيرادات الحكومة من التجارة ، لم يكن هذا الأثر قويا بدرجة كافية لمعادلة آثار زيادة نفقاتها ، ناهيك عن الأثر المالي لتخفيض الواردات وانخفاض أسعار الصادرات . وتبرز النتائج التالية من الدلائل بالنسبة لعدد من البلدان :

(أ) أدت خسائر الإيرادات من الضرائب التجارية بسبب اجتماع تخفيض الواردات مع الانخفاض في أسعار الصادرات وانخفاض التعريفات الجمركية ، إلى زيادة العجز في الميزانية بنسبة تبلغ في المتوسط نحو ٤٠ في المائة من العجز الذي تكبدته هذه البلدان بالفعل في السنوات الأخيرة ؛

(ب) كانت الآثار الإيجابية لتخفيض قيمة العملة على إيرادات الضريبة التجارية في كثير من البلدان أضعف من آثارها على الإنفاق الحكومي الحقيقي ، وخاصة في البلدان التي لديها صافي تحويلات سالب كبير ومستوى عال من استثمارات القطاع العام ؛

(ج) في جميع البلدان تقريبا ، كان الأثر المالي للتخفيضات في قيمة العملة والتغيرات في الضرائب التجارية مأخوذة مجتمعة أشرا عكسيا : وبلغ بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون نحو ثلثي متوسط العجز في الميزانية الذي تكبدته خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ؛ وبلغ نحو النصف في ستة بلدان ؛ وأكثر من كامل العجز في ثلاثة بلدان أخرى (٨) ؛

(د) اختلف الأثر المالي للتغيرات في حواصل الصادرات العائدة مباشرة إلى القطاع العام اختلافا كبيرا . فقد كان الأثر المجتموع للتغيرات في صادرات القطاع العام وتخفيض قيمة العملة موجبا في عدد قليل من البلدان ، ولكن الخسائر في عائدات الصادرات في جميع البلدان المصدرة للنفط تقريبا كانت كبيرة بدرجة لا تعادل التخفيض في قيمة العملة .

٤ - تمويل العجز والتوسع النقدي والتضخم

٤٢ - انطوى التكييف المالي في الثمانينات ، بصفة عامة ، على تخفيض الإنفاق أكثر من زيادة الإيرادات . وفي البلدان القليلة التي زادت فيها الإيرادات ، كان ذلك إلى حد كبير بسبب زيادة أسعار سلع وخدمات القطاع العام ، ومبيعات الأصول العامة . وانخفضت إيرادات الضرائب أو ركبت في معظم البلدان ، إلى جانب زيادة بطء النشاط الاقتصادي وزيادة سرعة التضخم ، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الضرائب الحقيقية بسبب التلكؤ في التحصيل وخضم مدفوعات فوائد الشركات من الضريبة . وانخفض الإنفاق الحكومي الأساسي (أي الإنفاق مع استبعاد مدفوعات الفائدة) في معظم البلدان ، وبلغ في كثير منها أكثر من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . ووقع العبء بالدرجة الأولى على الإنفاق الرأسمالي الذي هبط بأكثر من النصف في عدد من البلدان .

٤٤ - غير أن زيادة مدفوعات الفائدة في الخارج جعلت من الصعب جدا تخفيض احتياجات القطاع العام الى الاقتراض رغم التخفيضات الكبيرة في الإنفاق . وقد اضطرت الحكومات بسبب التخفيض في الإقراض الى تحويل تمويل العجز الى الاسواق المحلية وأدى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الى زيادة أخرى في العجز المالي . وقد احتاج الامر الى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية على الديون المحلية منعا لهروب الأموال ، في حين أدى تسارع التضخم الى دفع الأسعار الاسمية الى مستويات بالغة الارتفاع ؛ وقد كانت أسعار الفائدة المحلية الحقيقية في معظم البلدان أعلى بكثير في السنوات الأخيرة مما كانت عليه في بداية العقد ، وتجاوزت الزيادات ١٥ نقطة مئوية في عدد من البلدان . وأدت هذه العوامل في بعض البلدان الى معدل لم يسبق له مثيل لتراكم الديون المحلية . وكان احتياج القطاع العام الى الاقتراض في معظم البلدان المثقلة بالديون في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ أعلى في المتوسط بمقدار نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي عما كان عليه في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، في حين ارتفعت مدفوعات الفائدة بمقدار ثلاث نقاط مئوية ؛ ويرجع ذلك هذا الارتفاع الأخير الى زيادة مدفوعات الفائدة في الخارج .

٤٥ - وحدث في معظم البلدان ارتباط وثيق بين تطور العجز في القطاع العام والاقتراض من المصرف المركزي . وبلغ هذا الاقتراض في المتوسط نحو واحد في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ولكنه ارتفع الى ٣ في المائة في أوائل الثمانينات . ومع حلول الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، عاد كل من تمويل المصرف المركزي وعجز القطاع العام الى سابق مستواه في أواخر السبعينات . غير أنه لما كان صافي الاقتراض الخارجي للقطاع العام أصغر بدرجة كبيرة ، كان تمويل العجز في القطاع العام بديون محلية أو من المصرف المركزي أعلى بالتوازي . وقد سار تمويل المصرف المركزي للعجز في القطاع العام في معظم البلدان ، جنبا الى جنب مع التوسع النقدي .

٤٦ - وفي حين لا يوجد شك كبير أيضا في أن التضخم لا يمكن أن يتسارع بلا حدود دون تسهيلات نقدية ، فقد كان العجز في الميزانية والمجاميع النقدية في الثمانينات داخلية وسلبية ؛ ولم تظلم بدور ذاتي أو مستقل أو رئيسي في التضخم . وقد عكس تسارع التضخم ، في جانب كبير منه ، تزايد التناقض بين الدخول على نحو ما حدث في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي خلال السبعينات . وحيثما يشتد التناقض بين فئات الدخل بشكل خاص ويتم ربط الدخل ربطا جامدا ، يصبح التضخم ذاتي الاستدامة . ولعل الملة الوثيقة بين العجز المالي والتضخم من ناحية ، وتوزيع الدخل من ناحية أخرى ، يفسر السبب الذي من أجله تمكنت السياسات التقليدية التي تعتمد على تخفيضات الميزانية والقيود النقدية من تخفيض التضخم بصفة مؤقتة فقط وأدت الى

زيادة البطالة بشكل حاد . وقد أدى التدهور الناجم عن ذلك في توزيع الدخل في أغلب الأحيان الى نشوب توترات اجتماعية مما أدى في أغلب الأحيان الى تضخم أكثر تسارعاً^(٩) .

جيم - بعض آثار السياسات

٤٧ - لا يوجد شك في أن هناك حاجة عاجلة الى الاستقرار في البلدان النامية المضطربة بالديون . وسوف يشمل ذلك حدوث تخفيض كبير في التضخم ؛ وتخفيض العجز في القطاع العام ؛ وتخفيض وتيرة تراكم الديون المحلية العامة ؛ وخفض معدل التوسع النقدي ؛ وخفض أسعار الفائدة الحقيقية وتشبيتها ؛ وتشبيت أسعار الصرف الحقيقية ؛ والاقبال من درجة احلال النقد وهروب الاموال . ولكن الاستقرار الدائم يتطلب قدراً أعلى من النمو ، وإلا فان التناقض بين الدخل ، وهو أحد الاسباب الرئيسية لعدم الاستقرار ، سوف يظل قائماً .

٤٨ - وتتطلب زيادة النمو تخفيض عبء الدين الخارجي تخفيضا كبيرا . غير أن تحقيق أوضاع سليمة للاقتصاد الكلي سوف يتطلب ، في عدد من البلدان ، فترة من الوقت حتى مع توخي قدر كبير من تخفيض الديون ، وحتى اذا اتبعت البلدان المدينة ذاتها في الوقت نفسه سياسات محلية سليمة . وقد تركت الأزمة لتستفحل لمدة طويلة لا يمكن معها اصلاح الضرر بسرعة . وتشبت تجربة البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي معوبة تحقيق الاستقرار بعد فترة طويلة من الاضطراب ؛ فقد احتاجت هذه البلدان الى نحو نصف عقد لاستعادة النظام الاقتصادي الكلي بعد أن تحسنت ظروفها الخارجية .

٤٩ - ويتطلب التضخم الذي بلغ مستويات تحسب بثلاثة أرقام وياخذ في التسارع ، سياسات يتفق عليها للأسعار والدخول فضلا عن ادارة للطلب . ويلزم أيضا تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالإقلال من اللجوء الى تخفيض قيمة العملة عن طريق زيادة القدرة على انتاج السلع القابلة للتبادل التجاري . وعندئذ يمكن أيضا لأسعار الفائدة المحلية الحقيقية أن تنخفض ، نظرا لان تكرار تخفيض قيمة العملة لن يعود من المتوقع حدوثه بطبيعة الحال . ويكمن المفتاح ، بالتالي ، في زيادة مستويات الاستثمار ومن ثم في تحسن تدفق الموارد الخارجية

رابعا - قابلية الروبل للتحويل وتحرير
المدفوعات الخارجية السوفياتية

الف - مقدمة

٥٠ - تتركز المناقشات حول القابلية للتحويل عادة على تحويل عملة وطنية إلى عملات أخرى . وينطبق ذلك النهج بصفة عامة على البلدان ذات الاقتصاد السوقي حيث تتحول النقود تلقائيا إلى سلع (والعكس بالعكس) . غير أن مسألة "قابلية السلع للتحويل" لا بد وأن تنشأ في حالة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيث تخصص الموارد منذ عقود كثيرة عن طريق نظام من الاوامر الإدارية المساعة بعبارات مادية والتي تسند إلى المدفوعات بالنقد دورا سلبيا بدرجة كبيرة .

٥١ - وقد صمم نظام التخطيط المركزي هذا التحقيق تصنيع سريع في وقت من العزلة الإلزامية عن سائر الاقتصاد العالمي . وعلى الرغم من العمالة لتكاليف الفرص الضائعة ، فقد نجح في هذا الهدف بأن سارع باستخراج الموارد على نطاق كبير من الأسر والريف ووجهها نحو الصناعة الثقيلة . وأثناء ذلك ، زاد من استخدام موارد العمل والموارد الأخرى ، وعمل على تعظيم الاعتماد على النفس وتركيز المتوفر من القدرات الإدارية النادرة . واثبت النظام أيضا فعالية في زمن الحرب وملاحيته للتنفيذي خلال فترة التعمير التي اعقبت الحرب والتي تمت في ظل توترات دولية شديدة . غير أن التخطيط المركزي أخذ بعد ذلك يفقد ديناميته تدريجيا نظرا لتضاؤل مجال زيادة الناتج عن طريق زيادة كم العمل والمدخلات الأخرى . وقد تطلب النمو الاقتصادي السوفياتي على نحو متزايد (أ) تحقيق تقدم شامل بدلا من تنفيذ مهام محددة ، (ب) توفير حوافز مادية للجهد بدلا من استخراج المدخرات ، (ج) تعجيل النمو في الانتاجية بدلا من تعجيل وتيرة الاستثمار ، (د) المراعاة السليمة للتكاليف النسبية بدلا من مجرد زيادة معدل استخدام الموارد ، (هـ) تطوير واستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية بدلا من تركيز عملية اتخاذ القرارات في جهاز التخطيط المركزي ، (و) الاشتراك بدرجة أوفى في التقسيم الدولي للعمل . وما أن أدرك جيل جديد من القادة أن النظام القائم لم يعد يمثل أداة تعجيل بل أداة كبح ، أصبح من اللازم سياسيا إعادة تشكيله على نحو جذري والاعتماد بدرجة أكبر على الأسواق .

٥٢ - وتتطلب آليات السوق حوافز مالية موجبة ومالبة لممارسة تأثير قوي على سلوك العناصر الاقتصادية بما في ذلك المشروعات . ومن ثم لا بد للعملة المحلية أن تكون

لها سيطرة واسعة على السلع والخدمات ، وأن يسمح لها بأداء وظيفتها لا بوصفها وحدة حساب فحسب وإنما أيضا بوصفها وسيلة للدفع ووعاء للقيمة . وينطبق ذلك على استخدام الروبل في كل من المعاملات المحلية والخارجية . ومعنى إقامة نظام المدفوعات الخارجية على علاقة "السلع/النقود" السماح للمقيمين المحليين بقدر كبير من الحرية (في إطار ثوابت تحددها السياسة التجارية) لتبادل ما لديهم من روبلات مقابل عملات أجنبية للإنفاق على الواردات من السلع والخدمات ، والسماح لغير المقيمين بتحويل الروبلات التي كسبوها عن طريق التصدير إلى عملات أجنبية .

٥٣ - ومن ثم ، من الطبيعي أن يطرح منطوق سياسة "البيريسترويكا" مسألة قابلية الروبل للتحويل في نهاية الأمر . غير أن المشاكل التي ينطوي عليها إجراء تغيير جذري في المجالات المذكورة ، مشاكل هائلة إذ أن عملية إعادة التشكيل يلزم أن تكون واسعة النطاق حتى تكون فعالة في حفز المزيد من الكفاءة في الاقتصاد . ولكن اتخاذ إجراءات على عديد من الجبهات في وقت واحد وعلى وجه السرعة ينطوي على مخاطر كثيرة ، خاصة عندما تكون الأدوات المناسبة للسياسة الاقتصادية الكلية غير متوفرة بعد . وتزداد الشكوك حدة نتيجة لعدم وجود مخطط تفصيلي للنظام الجديد المراد تحقيقه . ومن ثم ، فإن المخاطر تكتنف عملية الانتقال سواء كانت جزئية أو شاملة . وإصلاح اقتصاد كبير ومتقدم ومخطط مركزيا عملية لا يوفر علم الاقتصاد لها سوى مبادئ توجيهية قليلة .

باء - التخطيط المركزي الشامل ودور الروبل

٥٤ - وفي ظل التخطيط الشامل مثل ذلك القائم في الاتحاد السوفياتي يمكن استخدام داخل الأسرة في شراء السلع الاستهلاكية ولكن توفر هذه السلع ليس مؤكدا لأن كلا من الناتج والسعر معزول عن ضغوط الطلب . فضلا عن ذلك ، تواجه المشروعات حدودا مشددة يمكن في نطاقها أن تستخدم الارصدة السائلة في أغراض لا تنص عليها الخطة . بسل إن استخدام العملة المحلية مقيد بدرجة أكبر في المعاملات الخارجية . ولا يمكن تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي لشراء الواردات حيث أن هذا النقد يتم توزيعه ، شأنه شأن المدخلات الأخرى ، عن طريق القرارات الإدارية . ولا يساعد هذا الأسلوب على السيطرة على مجموع الواردات فحسب ، وإنما يعمل أيضا على الوفاء بالحصص المحددة في الخطة . ويضطلع المخططون أيضا بتحديد الجزء الأكبر من مستويات التصدير .

٥٥ - وقد ساد المدفوعات الدولية بين الاتحاد السوفياتي وشركائه التجاريين عدد من الترتيبات المختلفة . وتتم المدفوعات في تجارته مع بلدان منظمة التعاون والتنمية

في الميدان الاقتصادي عادة عن طريق الحسابات المصرفية المقومة بعملات قابلة للتحويل . وتنظم المدفوعات بين الاتحاد السوفياتي وعدة بلدان تباشر تقييدات مشددة فيما يتعلق بالنقد الاجنبي ، ولا سيما الكثير من شركائه التجاريين من بين البلدان النامية ، اتفاقات ثنائية . وتقييد هذه المدفوعات مدينة ودائنة في حسابات خاصة لدى المصرفين المركزيين في البلدين . وتقوم الحسابات بعملة يتفق عليها (غالبا ما تكون دولار الولايات المتحدة) ، ولما كانت الحسابات المدينة والدائنة نادرا ما تتوازن في أي وقت بعينه ، يتفق المصرفان على أن يقدم كل منهما للآخر "ايمانا لمواجهة التقلبات" بمبلغ معين . وتوجد عادة مخصصات لتسوية الاختلالات في نهاية الفترات المتفق عليها بعملة قابلة للتحويل . وهناك ترتيبات ممكنة مختلفة للمدفوعات بين الاتحاد السوفياتي وشركائه في مجلس التعاضد الاقتصادي . ويمكن أن تتم المدفوعات في المعاملات التجارية بروبلات قابلة للتحويل عن طريق آلية المقاصة التي يوفرها المصرف الدولي للتعاون الاقتصادي أو (في حالة سلع مطلوبة في أسواق بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، بالدرجة الرئيسية) عن طريق تسوية بعملات قابلة للتحويل . ويمكن أن تتم بعض المدفوعات لمعاملات غير تجارية (السياحة ، والسفر في أعمال تجارية ، والخدمات الدبلوماسية ، وتحويلات الأسر ، الخ) بعملات وطنية ضمن حدود منصوص عليها .

٥٦ - وسعر الصرف الرسمي الراهن للروبل يستند إلى سعر تعادل تحدد في عام ١٩٦١ بين الروبل والذهب بمقدار ٤١٢ ٩٨٧,٠ جرام . غير أن هذا السعر قليل الفائدة العملية بالنسبة لأي من ترتيبات المدفوعات المختلفة المبينة في الفقرة السابقة . والأسعار المحلية النسبية في الاتحاد السوفياتي معزولة عن الأسعار الدولية النسبية ، ويعمل "فارق معاملات العملة" على معادلة الأسعار الخارجية والداخلية للمشروعات . ويختلف فارق معاملات العملة فيما بين فئات الناتج ، بل وبالنسبة للسلع المتماثلة في بعض الحالات^(١٠) ، ولما كان سعر الصرف الرسمي لا يعمل كرابطة بين الأسعار المحلية والدولية ، فإنه لا يقوم بأي دور في تخصيص الموارد .

٥٧ - وهذه السمات التي يتسم بها نظام التخطيط في الاتحاد السوفياتي وتخصيص النقد الاجنبي لم تؤد بالخطط نفسها فحسب إلا إلى توفير الروبلات لتكون عاملا محددًا لقدرة المشروعات على اقتناء عملات قابلة للتحويل ، وإنما أوجدت أيضا اختلالات هيكلية بين الطلب على الواردات وطاقة الاستيراد . وازداد هذا الاختلال أيضا بفعل عدد من العوامل المرتبطة بالسياسة . وعلى سبيل المثال ، اتجهت النفقات إلى أن تتحدد بمستويات مرتفعة وأولي تنفيذ الخطة أولوية متدنية نسبيا لإنتاج السلع الاستهلاكية . وأدى النقص الناتج عن ذلك إلى تراكم كبير للأرصدة النقدية الزائدة مما قد يسفر عن

ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات لولا نظام تخصيص النقد الاجنبي وتخطيط الصادرات . وبالإضافة إلى ذلك ، اتجه المخططون إلى أن يجذبوا بقوة الإنتاج من أجل الاحتياجات المحلية وتنمية طاقة تصديرية إلى المدى اللازم فقط لسداد أثمان الواردات الاساسية . وقد اشد هذا التحيز إلى الاكتفاء الذاتي بتنظيم تجارة الصادرات على نحو أدى إلى عزل معظم المشروعات عن المستهلكين الأجانب الفعليين أو المحتملين ، مما عمل بالتالي على تحديد نطاق ونوعية إمدادات الصادرات وقصرها على تلك السائدة في الداخل . وكان عدم المرونة في الاستجابة لانماط الطلب الخارجي سببا هاما لضعف أداء صادرات الاتحاد السوفياتي من السلع المصنعة ، وخاصة مع البلدان التي لا يجري فيها تنظيم التجارة الخارجية مركزيا .

جيم - الانفتاح الاقتصادي ودور قابلية الروبل للتحويل في هذا الانفتاح

١ - الاساس المنطقي لمزيد من الانفتاح الاقتصادي

٥٨ - يستند الاساس المنطقي للتحويل عن الاعتماد على التخطيط المركزي الشامل في الاتحاد السوفياتي ، إلى توقع أن يتحسن أداء الاقتصاد الجزئي نتيجة لمزيد من الاعتماد على الأسواق . ومن المتوقع أن يحدث التحسن بعد تدابير منها الأخذ بالمنافسة وتحسين الحوافز ومحاسبة التكاليف على أساس قيم ترتبط بدرجة أوثق بالتكاليف الحقيقية للغرض الضائعة . وسوف يتجلى التحسن في نمط للعرض أكثر ترشيدا ونوعية أعلى من السلع وتقدم تقني أسرع .

٥٩ - ويتمثل جزء كبير من الإصلاح المرتقب في انفتاح الاقتصاد السوفياتي نحو مزيد من المنافسة الدولية من خلال زيادة المشاركة في التجارة الدولية . ويتطلب هذا الانفتاح توسعا أسرع في صادرات الاتحاد السوفياتي ، وينبغي تنفيذه على أساس تقدير للغرض يتسق مع الاستكمال الواقعي للهيكل الحالي للتجارة الدولية لهذا البلد . وينطوي هذا التقدير على آثار هامة بالنسبة لأنواع التمويل والمدفوعات التي ستسهم في أغلب الظن في تحقيق نمو أسرع في الصادرات ومن ثم في تحديد الترتيبات الحالية .

٦٠ - وكما يتبين من الجدول ٥ ، يغلب على صادرات الاتحاد السوفياتي الطاقة والمواد الخام ، وتمثل الفئات الثلاث - الوقود ، والخامات والمعادن ، والمواد الخام الزراعية أكثر من ٥٥ في المائة من مجموع الصادرات في السنوات المحددة . ومقابل ذلك تمثل السلع المصنعة نحو ٢٠ في المائة منذ عام ١٩٨٠ بعد أن هبطت من نحو

٢٥ في المائة في عام ١٩٧٥^(١١) . وفي حالة صادرات الاتحاد السوفياتي إلى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، يلاحظ بدرجة أكبر غلبة الوقود ، والمواد الخام الزراعية ، والخامات والمعادن ، وتمثل الغثات الثلاث ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المجموع في حين تمثل السلع المصنعة أقل من ١٠ في المائة خلال الثمانينات . غير أن المصنوعات تمثل نصيبا أكبر بكثير (وإن اتجه نحو الهبوط) في صادرات الاتحاد السوفياتي إلى البلدان النامية .

الجدول ٥ - مصادرات الاتحاد السوفياتي و وارداته : حمص

فئات مختارة من السلع حسب جهات المقصد/المنشأ ء

١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧

الواردات				المصادرات				
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٧٥	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	<u>العالم</u>
١٦,١	١٧,٣	٢٤,١	٣١,٨	١,٥	١,٦	١,٨	٤,٧	الاذنية (SITC 0+1+22+4)
٣,٩	٣,٧	٣,١	٣,٠	٤,٧	٤,٣	٥,٥	٨,١	المواد الخام الزراعية (SITC 2 ناقصا ((22+27+28))
٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٧	٤٦,٧	٤٧,٥	٤٧,٠	٣١,٣	الوقود (SITC 3)
٨,٢	٨,١	٩,١	١٠,٦	٦,٨	٧,٣	٧,٨	١٦,٥	الخامات والمعادن (SITC 27+28+67+68)
٦٨,٩	٦٨,٦	٥٩,٨	٦٠,١	٢٠,٣	٢٠,١	٢٠,٥	٢٥,٦	السلع المصنفة (SITC 5 الى 8 ناقصا ((67+68))
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	<u>البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي</u>
١٣,٩	١٥,٧	٢٣,٣	١٦,٩	١,٦	١,٨	٠,٦	٣,٤	الاذنية (SITC 0+1+22+4)
٣,٧	٣,٨	٣,٠	٣,٨	٦,٦	٧,٠	٧,٣	١٣,٤	المواد الخام الزراعية (SITC 2 ناقصا ((22+27+28))
٠,٨	١,٠	٠,٦	٠,٣	٦٥,٠	٦٦,٠	٧١,١	٥٤,٠	الوقود (SITC 3)
١٩,٧	١٨,٩	١٦,٩	٢٠,٨	٣,٣	٣,٥	٥,٠	١٣,٠	الخامات والمعادن (SITC 27+28+67+68)
٦٠,٠	٦٠,٣	٥٦,٤	٥٨,٦	٧,١	٨,٤	٦,٠	١٣,٥	السلع المصنفة (SITC 5 الى 8 ناقصا ((67+68))
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	<u>البلدان النامية</u>
٤٣,٩	٤٥,٩	٦٦,٥	٥٤,٣	٣,٩	٤,٣	٥,٨	٩,٨	الاذنية (SITC 0+1+22+4)
٧,١	٥,٩	٧,٤	٨,٠	٦,٧	٣,٧	٥,٠	٣,٧	المواد الخام الزراعية (SITC 2 ناقصا ((22+27+28))
٩,٦	٨,٩	٩,٠	١٠,٣	٢٣,٩	٢٠,٨	٢٠,١	١٣,٤	الوقود (SITC 3)
٥,٣	٤,٧	٥,٦	٥,١	٧,٥	٩,٠	٩,٩	٤,١	الخامات والمعادن (SITC 27+28+67+68)
٢٤,٨	٢٤,٠	١١,٠	٢٣,٣	٢٧,٩	٢٨,٥	٢١,٣	٢١,٤	السلع المصنفة (SITC 5 الى 8 ناقصا ((67+68))
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	<u>أوروبا الاشتراكية</u>
٨,١	٨,٣	١٠,١	١١,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٣,٤	الاذنية (SITC 0+1+22+4)
٠,٩	٠,٩	١,٣	٠,٧	٣,٠	٣,٣	٤,٤	٧,٠	المواد الخام الزراعية (SITC 2 ناقصا ((22+27+28))
١,٠	١,٣	١,٦	٣,٧	٥٢,٦	٥٥,٣	٤٠,٨	٣٦,٤	الوقود (SITC 3)
٣,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٣	٨,١	٨,١	١٥,١	٢٤,٠	الخامات والمعادن (SITC 27+28+67+68)
٨٥,٥	٨٦,٠	٨١,٤	٧٨,٨	٢٠,٠	١٨,٣	٢٥,٤	٢٨,٣	السلع المصنفة (SITC 5 الى 8 ناقصا ((67+68))

(يتبع)

.../.../

٨٩)٣٣٣٥

الجدول ٥ - (تابع)

الواردات				المصادر				
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٧٥	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	آسيا الاشتراكية
٢٠,٦	٢٧,٨	٣٠,٠	٣١,٤	١,٨	١,٣	٨,٦	٧,٢	الاعذية (SITC 0+1+22+4)
٦,٤	١١,٧	١٠,٤	٩,٨	٥,٠	٥,٨	٣,٢	٢,٠	المواد الخام الزراعية (SITC 2) ناقما ((22+27+28))
-	-	-	-	٢٠,٢	١٩,٢	١٣,٢	٧,٧	الوقود (SITC 3)
١٨,١	١٦,٣	٢٢,٢	٢٢,٢	٨,٤	٨,٧	٣,٨	٤,٥	الخامات والمعادن (SITC 27+28+67+68)
٤٥,٠	٤٤,٢	٢٦,١	٢٢,٧	٢٨,٥	٤٢,٥	٥٩,١	٦٧,٠	السلع الممنفة (SITC 5) الى 8 ناقما ((67+68))

المصدر : بيانات أمانة الاونكتاد .

٦١ - وسوف ينفوي المزيد من التوسع السريع في مجموع صادرات الاتحاد السوفياتي على تحول في اتجاه حصة أكبر للمصنوعات . غير أنه من المتوقع أن يتطلب هذا التحول قدرا كبيرا من الوقت ، وأن يتجه الكثير من الزيادات الأولية في صادرات المصنوعات إلى أسواق البلدان النامية . وكما لوحظ في الفرع بآء أعلاه ، يتم جزء كبير من تجارة الاتحاد السوفياتي مع هذه البلدان بموجب اتفاقات دفع ثنائية ، مما يتيح الحد من استخدام العملات القابلة للتحويل . ونظرا للضائقة المالية الخارجية ونقص هذه العملات حاليا لدى كثير من البلدان النامية التي تنظم تجارتها مع الاتحاد السوفياتي اتفاقات ثنائية ، لابد أن يتحقق جزء كبير من الزيادة المرتقبة في صادرات الاتحاد السوفياتي خلال السنوات القليلة القادمة في هذا الإطار بالضرورة ، وهو إطار لا يتفق مع القابلية الكاملة للتحويل .

٦٢ - وبينما من المرجح أن تستمر اتفاقات الدفع الثنائية في أن تكون لها دور هام في تجارة الاتحاد السوفياتي مع بلدان نامية معينة ، فإنه بمقدور المزيد من التحرير العام لتخصيص النقد الأجنبي (أي من خلال زيادة قابلية الروبل للتحويل) أن يكون له إسهام هام في عملية إعادة التشكيل . ويكمل هذا التحرير صادرات إعطاء المشروعات في الاتحاد السوفياتي مزيدا من الاستقلالية في تجارتها الدولية مع بلدان لا تشملها اتفاقات الدفع الثنائية . فضلا عن ذلك يمكنه أن يعزز أيضا الحوافز بالنسبة للمشروعات المشتركة عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات ومخاطرها الناجمة عن صعوبات الحصول على العملات القابلة للتحويل واللازمة لإعادة حصص الشركاء الأجانب في الأرباح إلى أوطانهم .

٢ - مفهوم القابلية للتحويل وحالة الروبل

٦٣ - تتوقف درجة قابلية عملة للتحويل على خصائص مثل هوية العناصر الاقتصادية التي يحق لها حيازتها ومبادلتها بعملة أخرى ، وفئات المعاملات التي يسمح لها بمثل هذه المبادلات . ومن الناحية التاريخية ، تغيره مجموعة الشروط المتفق عليها عامة لتقرير قابلية عملة للتحويل حسب النظام العام للتجارة والمدفوعات وحسب القواعد السائدة لسياسة الاقتصاد الكلي^(١٢) . والقاعدة الرئيسية في هذا الشأن منذ عام ١٩٤٥ هي مجموعة الالتزامات المحددة في المادة الثامنة من مواد الاتفاقية المؤسّسة لصندوق النقد الدولي .

٦٤ - وثمة تمييز رئيسي تحت عنوان القابلية للتحويل ويقوم بين المعاملات المتعلقة بالحساب الجاري والمتعلقة بالحساب الرأسمالي . ولاغراض الالتزامات المنصوص عليها في

المادة الثامنة ، تشير القابلية للتحويل فقط الى "القيام بالمدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية" (١٣) . وينطبق هذا التقييد أيضا على مناقشة قابلية الروبل للتحويل في هذه الدراسة . وتشمل التزامات البلد العضو في صندوق النقد الدولي عدم فرض تقييدات على القيام بالمدفوعات أو التحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية ، وتحويل أرصدة العملة المقدمة لهذا الغرض (مادامت هذه الأرصدة تمثل عائدات لمعاملات جارية أو أن تحويلها لازم للقيام بالمدفوعات المتعلقة بهذه المعاملات) ، وتجنب الترتيبات التمييزية للعملات أو ممارسات العملات المتعددة" . ولم تقبل بعد غالبية الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي الالتزامات الواردة في المادة الثامنة ، مستغيدة بدلا من ذلك بالترتيبات الانتقالية الواردة في المادة الرابعة عشرة التي تتيح للبلد أن يستبقى وأن يكيف مع الظروف المتغيرة التقييدات المفروضة على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية والسارية في تاريخ انضمامه الى عضوية الصندوق .

٦٥ - والاهداف المختلفة لقابلية العملة للتحويل مترابطة وإن كانت متميزة . وكانت الخطوات التي اتخذتها البلدان نحو مزيد من القابلية للتحويل تشكل عامة جزءا من عملية مطولة ولم تشمل محاولات لبلوغ كل هذه الاهداف في وقت واحد من خلال افتراض المجموعة الكاملة للالتزامات التي قد ينطوي عليها الامر . ومن ثم ، فإن الهدف المنهجي النهائي للقابلية للتحويل هو إنشاء نظام حر ومتعدد الأطراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية . غير أنه بالنسبة لكل بلد على حدة ، تتمثل الاهداف الرئيسية لمزيد من القابلية للتحويل في الغالب بوضعه التاريخي الخاص ، وفي حالة الاتحاد السوفياتي لابد أن يرتبط ذلك بعملية الاصلاح .

٦٦ - وسوف تتطلب عملية الاصلاح هذه في البداية تدابير للتحرير لا تصل الى مستوى قابلية الروبل الكاملة للتحويل . ولهذا الغرض يلزم التمييز لا بين مختلف الالتزامات التي تشملها المادة الثامنة فحسب ، وإنما أيضا بين ابعاد القابلية للتحويل من حيث انطباقها على المقيمين من ناحية ، وعلى غير المقيمين من ناحية أخرى . فضلا عن ذلك ، من الضروري إيلاء اهتمام في هذا الصدد الى مختلف الأدوات التي يتم من خلالها ممارسة الرقابة على النقد الاجنبي ، ومنها على سبيل المثال "شروط التنازل" (التي بموجبها يُطلب من المقيمين أن يبيعوا للسلطات ما اقتنوه من نقد اجنبي) و "حصص الاحتفاظ" (التي بموجبها يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بمقادير معينة من ايراداتهم من النقد الاجنبي) . ومن بين السمات المحتملة لنظام جديد للنقد الاجنبي للاتحاد السوفياتي تتناولها مناقشة تدابير التحرير في الفرع هاء أدناه ، هي ممارسات العملات المتعددة . وهذه قد تشكل بالفعل خطوة في اتجاه المزيد من القابلية للتحويل

إذا ما حلت محل آليات تخصيص النقد الأجنبي المعمول بها في ظل التخطيط المركزي الشامل . وثمة نقطة أخرى جرى تناولها في الفرع جيم - ١ هي أن هدف زيادة اشتراك الاتحاد السوفياتي في التجارة الدولية قد يتطلب الإبقاء على نظام اتفاقات الدفع الثنائية مع بلدان معينة .

دال - بعض جوانب عملية الإصلاح وجدول أعمالها في المستقبل

١ - استقلالية المشروعات وخطوات لانفتاح الاقتصاد السوفياتي

٦٧ - تركزت عملية الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٨٦ على محاولة اعطاء المشروعات قدر أكبر من الاستقلالية . وبموجب النظام الجديد ، سيكون للمشروعات قدر أكبر بكثير من الحرية في اختيار المدخلات والمخرجات والشركاء التجاريين . وتحقيقاً لذلك ، سوف تتقلص حصتها في الانتاج بموجب أوامر الزامية من الدولة . وفي حين سيستمر تمويل الاستثمارات الكبيرة والمشروعات الجديدة من الميزانية المركزية في حالة عدم وجود سوق فعلية لرأس المال ، فإن الهدف هو أن تقوم العلاقات الناتجة بين الحكومة والمشروعات على أساس معايير ومبادئ توجيهية مستقرة ومحددة بوضوح (١٤) .

٦٨ - وكما سبق ذكره ، ترتبط جهود تحسين الاداء الاقتصادي الجزئي كجزء من عملية الإصلاح ، ارتباطاً وثيقاً ، بانفتاح اقتصاد الاتحاد السوفياتي واشتراكه بقدر أكبر في التجارة الدولية . وينعكس هذا الارتباط في عدد من التدابير الأخيرة التي تتعلق بهذه التجارة . وعلى سبيل المثال ، صدر مرسوم في آب/أغسطس ١٩٨٦ يسمح لعشرين وزارة صناعية و ٧٠ مشروعاً بالقيام بالتجارة لحسابها ، ثم توسع نطاق هذا الحق فيما بعد ليشمل جميع المشروعات والمنظمات ، بما في ذلك التعاونيات . وتم تحرير القواعد التي تنظم المشاريع المشتركة بين المشروعات السوفياتية والأجنبية بدرجة كبيرة (وعلى سبيل المثال ، بإلغاء النص على ملكية الشريك السوفياتي لغالبية الأسهم) ، ويجري الآن اصلاح الجهاز الاداري المختص باصدار الموافقات في هذا المجال .

٦٩ - وادخل في عام ١٩٨٦ نظام الاحتفاظ بحصص من النقد الأجنبي تشجيعاً للمشروعات على زيادة صادراتها . ويهدف هذا الاجراء الى أن يكون لتخصيص النقد الأجنبي دور هام في تحسين نظام الحوافز في الاقتصاد السوفياتي . وتمثلت خطوة أخرى في هذا الاتجاه في الاعلان الأخير بأن يدفع للمزارعين بالعملة الأجنبية مقابل الانتاج الزائد عن المتوسط .

٢ - جوانب جدول أعمال الإصلاح المرافقة لتحرير
ترتيبات المدفوعات الخارجية

٧٠ - تشكل الخطوات الوارد بيانها في الفرع جيم - ١ أعلاه جزءا من الإصلاح الذي من المتوقع أن يشمل في النهاية كثيرا من الجوانب الأخرى للتجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي . وهكذا ، يجري استحداث نظم جديدة للتعريفات الجمركية وغير الجمركية ، وسيتم إصدار قانون جديد في نهاية الأمر بشأن التجارة الخارجية . فضلا عن ذلك ، يشمل المرسوم الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ موضوعات مثل تمويل التجارة والتأمين ، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية . كذلك يجري تبسيط نظام "فارق معاملات العملة" الوارد بيانه أعلاه كجزء من التحرك نحو سعر صرف جديد . ولن يتناول التحليل هنا هذه الخطط حيث أن كثيرا من التفاصيل ذات الصلة بطرائقها لم تتوفر بعد . وبدلا من ذلك ، سوف يطرح في هذا النوع عدد من المشاكل التي يتعين تناولها بالاقتران بتدابير تحرير عمليات تخصيص النقد الأجنبي ، وهي التدابير التي يتناولها الفرع هاء ؛ وستطرح بعض الاقتراحات فيما يتعلق بالطابع العام للاستجابات المناسبة على صعيد السياسات .

٧١ - واحدى القضايا الهامة هي الارتباط الذي من المتوقع أن يدخله تحرير ترتيبات المدفوعات الخارجية السوفياتية بين توازن الاقتصاد الكلي من ناحية وبين إدارة النقد الأجنبي من ناحية أخرى . ومن المظاهر الملحة بوجه خاص لهذا الارتباط هو التراكم الكبير للنقود غير المنفقة التي تكدمت نتيجة للنقص السابق والحالي في السلع ، مما يمثل مصدرا محتجزا لطلب محتمل على العملات القابلة للتحويل . ولكن حتى مع إمكان امتصاص هذا التراكم بواسطة تدابير من قبيل ، ما تناوله النقاش في ظل نظام متحرر لتخصيص النقد الأجنبي ، من المرجح أن تصبح العلاقة المستمرة بين التوازن العام للطلب والعرض في الاقتصاد السوفياتي وبين الطلب على النقد الأجنبي ، عنصرا رئيسيا في القرارات المتعلقة بالسياسة المالية ، وأن تشكل قيادا على حجم العجز الحكومي في المستقبل .

٧٢ - ويتطلب انفتاح اقتصاد الاتحاد السوفياتي نحو المزيد من المشاركة في التجارة الدولية ، تصحيح الأسعار النسبية الداخلية بما يتسق مع الأسعار النسبية في الأسواق الدولية . ومن شأن هذا التصحيح أن يكون له آثار كبيرة على توزيع الدخل والوضع المالي للمشروعات . وقد يرتأى أن بعض الآثار السابقة غير مستصوبة من الناحية الاجتماعية . فضلا عن ذلك ، إذا اثبتت أنها مصدر للاضطراب عن طريق تقويض الثقة ، فمن الممكن أن يكون لها أثر مضاد على عملية الإصلاح . ويمكن توضيح الصعوبات التي

تشمل المركز المالي للشركات عن طريق ايراد حالتين . الاولى هي حالة المشروعات التي تضطر لمواجهة عسر مالي ، والثانية هي حالة المشروعات التي تعكس زيادة ارباحها خلال الجزء المبكر من فترة الانتقال عدم منطقية نظام الاسعار النسبية القديم وليس كفاءتها . ونظرا لنقص المعلومات المتصلة بالموضوع ، من المستحيل معرفة مدى اتساع الحالات في هاتين الفئتين . غير ان المشروعات في الفئة الاولى قد تشمل كثيرا من المشروعات التي سيكون بمقدورها في نهاية الامر ان تسهم اسهاما ايجابيا في الرفاه الوطني حالما يتم استكمال عملية تصحيح الاسعار . ومن ناحية اخرى ، قد يكون من بين المشروعات في الفئة الثانية عدد قد يحتاج الامر الى إعادة تشكيلها أو حتى اغلاقها بعد اتمام عملية اصلاح الاسعار . غير ان ارتفاع ارباحها خلال المراحل الاولى من فترة الانتقال قد يولد ضغوطا من أجل توسيع عملياتها (وزيادة قدرتها على شراء العملات القابلة للتحويل في اسواق المزادات التي يتناولها الفرع هاء بالمناقشة) .

٧٣ - ويرجع كثير من المشاكل التي من المرجح ان تنشأ خلال المرحلة الانتقالية لاصلاح الاسعار الى التعايش بين الانشطة الاقتصادية التي تنظمها قواعد نظام "الوامر" الوارد وصفه في الفرع الاول من هذه الدراما وبين أنشطة أخرى تخضع لعمليات السوق . ومن المتوقع في ظل عملية اصلاح ان تكون هناك زيادة تدريجية في أهمية الأنشطة الاخيرة . وعلى سبيل المثال ، أشير أعلاه الى التخفيض المستهدف في حصة أوامر الدولة في ناتج المشروعات . ويمكن توضيح آثار هذا التحول في حالة تجارة الجملة في وسائل الانتاج التي من المقدر ان تمثل ، حسب الخطط الحالية ، نسبة ٦٠ في المائة من رقم المبيعات الكلي بحلول عام ١٩٩٠ ونحو ٩٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٢^(١٥) . ومع ذلك ، مازال راسمو السياسات يواجهون تحديا يتمثل في ادارة فترة الانتقال بطريقة تقلل بقدر الامكان من الاضطرابات التي تعزى الى الترابط القائم بين نظام "الوامر" وعمليات السوق . ففي حالة نظام "الوامر" على سبيل المثال ، باستطاعة التحولات الكبيرة في الاسعار أو توفر السلع الوسيطة ان تكون لها آثار غير مواتية أشبه بأثار "الدمينو" على عدة فروع من الانتاج بسبب التخطيط الذي يقرر توازنا محكما بين العرض والطلب وبسبب انعدام الطاقة الزائدة . ومن ناحية أخرى ، يمكن ان تختنق الأنشطة التي تنظمها آلية السوق اذا تبين ان من الصعب أو من المستحيل الحصول على ملع معينة نظرا لاعتماد هذه الأنشطة على نظام "الوامر" .

٧٤ - وسوف يتطلب التراكم الفوري من النقود غير المنفقة تدابير مخصصة لامتناسها . ويبدو من غير المرجح ان تكون بعض المقترحات المطروحة لهذا الغرض مقبولة من الناحية السياسية نظرا لاحتمال اعتبارها غير عادلة ومن ثم تكون مصدرا محتملا للاضطرابات الاجتماعية . وتشمل هذه المقترحات (١) تحرير الاسعار وترك حدوث زيادة

حادثة في التضخم لتعمل على تخفيض القيمة الحقيقية للمتراكم النقدي ؛ (ب) اصلاحات في النقد تؤدي الى احلال نقود جديدة محل الروبل على اساس من شأنه تخفيض القيمة الحقيقية لجزء من الحيازات الحالية من الروبل^(١٦) . أما المقترحات التي من المرجح أكثر من غيرها أن تكون مقبولة من الناحية السياسية فهي تشمل زيادات قصيرة الاجل في الواردات من السلع الاستهلاكية وخطوات لتوفير أصول قادرة على امتصاص القدرة الشرائية التي تمثلها النقود المتراكمة . وما زال هناك نقص في الأصول المالية الجذابة لتحقيق هذا الغرض . ومن المرجح أن يكون أحد النواتج القانونية المحتملة لعملية الاصلاح ذاتها هو زيادة توفر هذه الأصول . وعلى سبيل المثال ، يمثل امتحان أسواق مستقلة لرأس المال^(١٧) لتلبية الاحتياجات المالية للمشروعات أحد المصادر المحتملة لأدوات الاستثمار القادرة على امتصاص الأرصدة السائلة لدى المشروعات والأسر . ولكن من الممكن أن تقوم مبيعات الأصول الدائمة الحقيقية بدور مفيد في مواجهة المشكلة الفورية للمتراكم الحالي من النقود . ويمكن لمبيعات السندات الحكومية أن تفيد هنا أيضا شريطة أن تكون لدى الجمهور ثقة في امكان استخدام الفوائد المقبوضة وأصل السند المسدد في شراء السلع والخدمات ، مثل السكن والأراضي والمعدات .

٧٥ - وكما سبق ذكره ، سوف تظل العلاقة بين التوازن الاقتصادي الكلي العام وبين الطلب على النقد الأجنبي تمثل مشكلة بالنسبة للسياسة الاقتصادية الكلية حتى بعد امتصاص المتراكم من النقود . وعلى الرغم من عدم امكان مناقشة تفاصيل وضع اطار ، لاصلاح هذه السياسة هنا ، لابد من ذكر أن المزيد من الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتوفر مجموعة أوسع من أدوات الاقتراض ، من شأنهما اعطاء الحكومة مزيدا من المرونة لا في السياسة الاقتصادية الكلية فحسب وإنما أيضا في تنفيذ اصلاح الأسعار .

٧٦ - وسوف تتطلب الإدارة الناجحة للتعایش بين الأنشطة التي مازال ينظمها "نظام الأوامر" والأنشطة التي تخضع لعمليات السوق ، في جملة أمور ، تحقيق توازن سليم بين مختلف وسائل التسعير واستخدام الضرائب والاعانات مع التحرك نحو التحول من نظم التسعير الثنائية أو المتعددة الى نظام للأسعار الموحدة . وهكذا ، فإن الاعتماد على عمليات السوق ، على سبيل المثال ، يملح بكل الوضوح للقطاعات التي من المتوقع فيها للحجم النموذجي للمشروعات وانعدام حواجز القيد ، أن يعززا المنافسة الحقيقية . وفي غير ذلك ، يحتاج تحرير الأسعار الى أن يصاحبه توفر تقنيات (بما في ذلك ضوابط الأسعار) قادرة على منع المشروعات الكبيرة من استغلال قوتها السوقية . فضلا عن ذلك ، فإن الضرائب والاعانات^(١٨) بمقدورهما أن يعملتا كأداتين لمعالجة التحولات غير

المواتية في توزيع الدخل والنمط غير المرغوب من الأرباح والخسائر فيما بين الشركات ، الذي - كما ذكر من قبل - قد يميز المراحل الأولية من اصلاح الاسعار . ومن ثم يمكن ، على سبيل المثال ، استخدام هيكل الضرائب غير المباشرة (بما في ذلك التعريفات الجمركية) كوسيلة للتأثير على الاسعار النسبية ، تجنباً للتحديد التفصيلي للأسعار في نظام التخطيط المركزي الشامل . ويمكن معالجة مشكلة الأرباح الزائدة عن طريق فرض ضرائب مباشرة على المشروعات . ويمكن الأخذ بنظام الدعم المباشر للدخول بالنسبة لقطاعات السكان التي تتعرض مستويات معيشتها لخطر هبوطها الى ما دون المستويات المقبولة اجتماعياً نتيجة لزيادة أسعار سلع استهلاكية معينة .

هاء - خطوات عملية لتحرير ترتيبات المدفوعات
الخارجية السوفياتية^(١٩)

٧٧ - في حين لا تتفق الترتيبات المتحررة للمدفوعات الخارجية مع النظام القديم للتخطيط المركزي الشامل في الاتحاد السوفياتي ، لا تتطلب الاملاحة الوارد بيانها في الفرع دال أعلاه ، من أجل الحصول على نتيجة موفقة ، ادخال قابلية الروبل الكاملة للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية . ومع ذلك ، فمن الواضح أن نية الحكومة تتجه الى وجوب أن تقترن الاملاحة بتحرير تدريجي للمدفوعات الخارجية . ويتناول هذا الفرع بالنقاش بعض القضايا التي يتعين بحثها في هذا السياق ، والاسهام المحتمل المختلف التدابير المقترحة في عملية اصلاح .

١ - أسعار الصرف

٧٨ - ترتبط مسألة مستقبل نظام سعر الصرف بالنسبة للروبل ارتباطاً وثيقاً بتحرير ترتيبات المدفوعات الخارجية . وتتجه نية الحكومة الى إحداث تحول على مراحل نحو سعر جديد للروبل (بما في ذلك تخفيض القيمة بنسبة ١٠٠ في المائة في بداية عام ١٩٩٠) . ومن المقرر إلغاء نظام "فارق معاملات العملة" ، وأن يكون لسعر الصرف الجديد (على عكس السعر القديم) أهمية بالنسبة لكل من المدفوعات الخارجية وتخصيم الموارد . ومن المقرر أن تستكمل هذه العملية في بداية عام ١٩٩١ . ولكن مازال يتعين وضع كثير من التفاصيل المتعلقة بمستقبل الترتيبات في هذا المجال .

٧٩ - ويتعلق أحد جوانب هذه الترتيبات من حيث علاقته بالقابلية للتحويل ، بإمكانية وضع أكثر من سعر صرف واحد للروبل . وسوف تتوقف النتيجة النهائية هنا على طريقة إدارة التعايش بين الأنشطة التي ما زالت تحكم بنظام "الأوامر" والأنشطة التي تخضع

لعمليات السوق ، وعلى الطرائق المحددة لترتيبات المدفوعات الخارجية الجديدة . وعلى سبيل المثال ، يتمثل أحد الاحتمالات في قيام نظام لأسعار صرف متعددة يتألف من سعر رسمي لبعض فئات المعاملات إلى جانب سعر أو أسعار أخرى تحدد في السوق الداخلية للعمليات الوارد بيانها أدناه . وسوف يتوقف عدد الأسعار في هذا النظام على الطريقة التي يتقرر بها تقسيم مختلف فئات المعاملات والعناصر الاقتصادية لهذا الغرض .

٨٠ - ويبدو أن هناك نقطتين بالذات فيما يتعلق بنظام من هذا القبيل لأسعار الصرف المتعددة ، يجدر التأكيد عليهما في ضوء الملاحظات التي سبق إبدائها في هذه الدراسة . أولاً ، على الرغم من أن المادة الثامنة من مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي تحظر "ممارسات العملات المتعددة" ، فمن المرجح في حالة الاتحاد السوفياتي أن يسهم إحلال عدد محدود من أسعار الصرف محل نظام "فارق معاملات العملة" المعقد ، إسهاماً كبيراً في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تشكل الاساس المنطقي للقابلين للتحويل^(٢٠) . وثانياً ، قد يختلف الأثر الأولي لإنهاء نظام "فارق معاملات العملة" والتحرك نحو نظام أكثر اتساقاً ، اختلافاً كبيراً فيما بين الأنشطة والقطاعات ، حيث يكون له أثر تخفيض قيمة الروبل في بعض الحالات وزيادة قيمته في حالات أخرى^(٢١) . وكما ورد شرحه في الفرع دال - ٢ أعلاه ، إذا ارتؤي أن هذا الأثر غير مستصوب ، سوف يوفر نظام إصلاح الأسعار والضرائب والإعانات الوسائل اللازمة لمعادلته . وفضلاً عن ذلك ، قد يساعد تخفيف "شروط التنازل" عن النقد الأجنبي على موازنة تخفيض حوافز التصدير بالنسبة للمشروعات التي تواجه زيادة في قيمة العملة .

٢ - سوق داخلية للعملات القابلة للتحويل

٨١ - يمكن تصور وسائل مختلفة شتى لتسهيل شراء وبيع وتمويل العمليات بعملات قابلة للتحويل كجزء من الإصلاح في هذا المجال . ومن المقرر بموجب مرسوم صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تنظيم مزايدات رسمية دورية للنقد الأجنبي . ومن الواضح أن عدد المشروعات المشتركة في هذه المزايدات سيكون محدوداً ، وسيتم اختيارها على أساس تقييم السلطات لطريقة استخدام المشروعات للعملات المشتراة . وفي الوقت نفسه ، حدث تحرير للقواعد التي تنظم حق المشروعات السوفياتية في حيازة العملات الأجنبية ومبادلتها .

٨٢ - وبمقدور تنظيم مزايدات للعملات القابلة للتحويل واقترانها بزيادة المعاملات المباشرة بين المشروعات باستخدام هذه العملات أن تسهم إسهاماً كبيراً في الإصلاح الاقتصادي ، ولا سيما هدفه الرامي إلى إعطاء المشروعات مزيداً من الاستقلالية (ما دامت

تتخذ تدابير فعالة للقضاء على الطلب الزائد الكبير المحتمل والمقترن بتراكم النقود) . وسوف تؤدي هذه التطورات ، في جملة أمور ، إلى تسهيل المزيد من استخدام عمليات السوق والعلاقات بين مشروع ومشروع في تجارة الاتحاد السوفياتي ، وتشقيف المسؤولين والمديرين في الاتحاد السوفياتي في مجال عمليات النقد الاجنبي ، وتوفير معلومات عن قيمة الروبل بالنسبة للنقد الاجنبي (الامر الذي سيكون بمثابة دليل مفيد في وضع سعر صرف رسمي محدد من قبيل النوع المشار إليه في الفرع هاء - (ا أعلاه) . وفضلا عن ذلك ، وكما يتناولُه النقاش أدناه ، يمكن أيضا لاتخاذ خطوات موازية في حالة العملات غير القابلة للتحويل أن تكون أداة مفيدة في تحرير طرائق اتفاقات المدفوعات الشئائية للاتحاد السوفياتي . وفي نهاية الامر ، من المتوقع أن يتطور نظام المزايدات الرسمية التي تنظم دوريا والمعاملات بين المشروعات باستخدام العملات القابلة للتحويل ، إلى سوق حقيقية للنقد الاجنبي حيث يأخذ تدخل الحكومة شكل شراء وبيع العمليات كجزء من سياستها الخاصة بسعر الصرف .

٨٣ - غير أنه إذا كان لمزايدات العملات القابلة للتحويل أن تحقق إمكاناتها ، سوف يحتاج الامر إلى زيادة عدد المشتركين وتواترهم عن الحد المستهدف حاليا . ويمكن لعملية إدخال هذه المزايدات أن تكون تدريجية ، ولكن من المهم أن يكون عدد العناصر الاقتصادية التي يسمح لها في البداية بالاشتراك في جانبي العرض والطلب ، كبيراً بدرجة تكفي لوجود سوق حقيقية ، وأن يتم تجنب التدخل الرسمي لمنع العملات من الوصول إلى أعلى سعر . وما زال هذا الترتيب يترك الباب مفتوحاً لمسألة فئات المشروعات التي سيسمح لها بالاشتراك في سوق المزايدة في المرحلة الاولى . وفي جانب العرض ، قد يشمل ذلك جميع المشروعات التي يسمح لها بالاحتفاظ بجزء من إيراداتها من العملات القابلة للتحويل . ويمكن أن يستند معيار آخر للسماح بالاشتراك في كلا جانبي العرض والطلب في السوق إلى ما إذا كان المشروع يعمل في فئات من الإنتاج من المرجح أن تسهم في توسيع صادرات الاتحاد السوفياتي التي تعود بعملات صعبة في ميادين بخلاف الطاقة والمواد الخام ، أو أن تسهم في إحلال الواردات . ويمكن بعد ذلك توسيع نطاق الاشتراك ليشمل فئات أخرى من المشروعات . ومع توسيع نطاق الاشتراك واكتساب الخبرة في مجال عمليات النقد الاجنبي ، من الطبيعي أن تحل محل آلية المزايدات تدريجياً سوق مستقلة للنقد الاجنبي تقوم فيها المصارف بالدور الاول . وما أن يتم إعطاء الامر حق الاشتراك في معاملات النقد الاجنبي ، سوف تتحقق مسألة القابلية للتحويل بالنسبة للمقيمين .

٨٤ - وخلال هذا التوسيع التدريجي لنطاق سوق المزايدات ، سوف يلزم أيضا اتخاذ قرارات تتعلق بإمكانية إشراك فئات معينة من العناصر الاقتصادية لم يرد ذكرها في

العرض الموجز أعلاه . وإحدى هذه الغثات ستتألف من المزارعين الذين يحصلون على نقد أجنبي مقابل الإنتاج فوق المتوسط بموجب التدابير المعلن عنها مؤخرا . وثمة فئة أخرى تتألف من الشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة . وعندما تتألف مبيعات هذه المشاريع المشتركة من صادرات تعود بعملة صعبة في المقام الأول ، من الممكن تحقيق زيادة في الحوافز عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة تتعلق بحققها في الاحتفاظ بعملة قابلة للتحويل . ولكن من المرجح بالنسبة للشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة الموجهة نحو الأسواق في الاتحاد السوفياتي ذاته وفي البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاضد المشترك ، أن يؤدي اشتراكهم في سوق المزايمة على العملات القابلة للتحويل إلى تخفيض المخاطر المقترنة بمعبوات إعادة حصصهم في الأرباح إلى أوطانهم (٢٢) .

٨٥ - ولا بد من توجيه إشارة تحدير فيما يتعلق باستخدام العناصر الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي للعملات القابلة للتحويل . ففي حالة عدم وجود عرض محسن للسلع ، يوجد خطر قد يؤدي إلى إحلال عملات قابلة للتحويل داخليا محل النقود الوطنية ("الدخول في نظام الدولار") ، وهي ظاهرة لوحظت مؤخرا في عدة بلدان (منها بعض بلدان أمريكا اللاتينية وبولندا) . تواجه تضخما مرتفعاً وعدم استقرار مالي .

٢ - ترتيبات المدفوعات إزاء الشركاء في مجلس التعاضد الاقتصادي

٨٦ - تتم المدفوعات في التجارة بين الاتحاد السوفياتي وشركائه في مجلس التعاضد الاقتصادي في بعض الحالات بالعملات القابلة للتحويل ، ولكن محاولة فرض استخدام هذه العملات في هذه التجارة قد تجعلها تنكمش . ومع ذلك ، يبدو أن هناك مجالا لتحرير ترتيبات المدفوعات غير المشتملة على عملات قابلة للتحويل بين الاتحاد السوفياتي ومجلس التعاضد الاقتصادي .

٨٧ - وقد فشلت في الماضي محاولات إقامة ترتيبات المدفوعات داخل مجلس التعاضد الاقتصادي على أساس أكثر ترشيدا واتساقا وجعلها متعددة الأطراف ، في التغلب على المشاكل (المشابهة للمشاكل التي نوقشت أعلاه في حالة الاقتصاد الداخلي للاتحاد السوفياتي) وذلك بسبب إخضاع التجارة داخل مجلس التعاضد المشترك لقرارات التخطيط المركزي الشامل فيما يتعلق بالكميات الحقيقية ، واستخدام العملة الرئيسية في هذه التجارة (الروبل المحول) كوحدة حساب دون غيرها . وتتمثل إحدى نتائج الترتيبات الراهنة في أن الأسعار بالروبلات المحولة وأسعار الصرف المستخدمة في تحويلها إلى عملات محلية ، مستقلة إلى حد ما عن الأسعار الدولية وعلاقتها ضئيلة بالأسعار الوطنية

وتكاليف الإنتاج . وثمة نتيجة أخرى وهي أن حائزي الارصدة الناتجة عن المدفوعات في التجارة داخل مجلس التعاضد الاقتصادي ليس لهم حق تلقائي في شراء السلع أو العملات الوطنية .

٨٨ - وهناك طرق مختلفة يمكن بها لعمليات الإصلاح الجارية في الاتحاد السوفياتي وبعض البلدان الاشتراكية الأخرى في أوروبا الشرقية أن تسهل حل هذه المشاكل . أولا ، يمكن لتصحيح الأسعار النسبية الداخلية في اتجاه الأسعار النسبية في التجارة الدولية في البلدان التي تضطلع بمثل هذا الإصلاح أن توفر الأساس اللازم لقيام نظام أكثر ترشيدا للأسعار في التجارة داخل مجلس التعاضد الاقتصادي . ثانيا ، يمكن أن تعمل أسعار الصرف الجديدة المقترنة بهذا الإصلاح بين العملات الوطنية لهذه البلدان والعملات القابلة للتحويل كمبادئ توجيهية لحساب أسعار الصرف النسبية الجديدة واستخدامها في تجارتها المتبادلة . ثالثا ، قد يكون من الطبيعي أن يقترن التحسن في إمكانية تحويل النقود إلى سلع داخليا ("قابلية السلع للتحويل") في هذه البلدان ، بإعطاء حائزي الارصدة بالروبلات المحولة الحق في إنفاقها على السلع . ومن شأن نتائج هذه التغييرات في المنظور الطويل الأجل أن تسهل إمكانية المتعددة الأطراف داخل مجلس التعاضد الاقتصادي لاستخدام الارصدة الناتجة عن المدفوعات في التجارة داخل المجلس . غير أنه ليس من الممكن أن تتحقق سوى تعددية جزئية للأطراف داخل مجلس التعاضد الاقتصادي ما دامت عملية الإصلاح تقتصر على بعض البلدان الأعضاء فقط .

٤ - اتفاقات الدفع الثنائية

٨٩ - كما لوحظ أعلاه ، تتوفر في البلدان النامية كثير من الأسواق الواعدة للغاية من أجل زيادة صادرات الاتحاد السوفياتي في المدى القريب . وتنظم ترتيبات الدفع مع عدد من الشركاء التجاريين للاتحاد السوفياتي من بين هذه البلدان اتفاقات ثنائية . وكما هي الحال في ترتيبات الدفع مع بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ، فإن محاولة فرض استخدام عملات قابلة للتحويل في ظل الظروف الراهنة ستؤدي إلى إنكماش ذلك الجزء من التجارة السوفياتية . ولكن ينبغي مع ذلك إيلاء اعتبار للتغييرات في طرائق هذه الاتفاقات بما يتمشى مع هدف الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي .

٩٠ - وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذه التغييرات هو تشجيع التجارة على أساس مشروع مع مشروع . وقد يساعد على التحرك في هذا الاتجاه في الاتحاد السوفياتي وشركائه بموجب هذه الاتفاقات عن طريق إيلاء اعتبار لاجراءات جديدة . وقد يمثل أحد هذه الإجراءات في تنظيم مزايدات على العملة كمصدر لوسائل الدفع . وقد تشمل هذه المزايدات الروبل والعملات غير القابلة للتحويل في كل من الشركاء التجاريين للاتحاد السوفياتي ، وقد تفتح أمام المشروعات التي ترغب في الاشتراك في هذه التجارة على كلا الجانبين . غير أن ترتيبات تمويل مثل هذه التجارة في السلع الرأسمالية تتسم بالتعقيد ، ولا تتضمن مجرد الدفع نقدا . وحتى مع إسناد دور أكبر للمشروعات في إدارة التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي بصفة عامة ، من المرجح أن يستمر الترويج والتمويل الرسميان في أداء دور هام في صادراته من السلع الرأسمالية . إلا أنه نظرا لأن المشروعات السوفياتية التي تنتج سلعا رأسمالية تكتسب قدرا أكبر من الاستقلالية نتيجة للإصلاح الاقتصادي ، سوف تستفيد جهودها في مجال الصادرات من توفير ترتيبات مرنة للتمويل واستيعابها ، عند الضرورة ، ضمن ترتيبات الدفع الثنائية .

الحواشي

- (١) انظر معهد نومورا للبحث ، المجلة الاقتصادية الفصلية ، المجلد ١٩ ، العدد ٣ (أب/أغسطس ١٩٨٩) ، الصفحتين ١٣ و ١٤ من النص الإنكليزي .
- (٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر مصرف التسويات الدولية ، التقرير السنوي التاسع والخمسين (بال ، حزيران/يونيه ١٩٨٩) ، ص ١٩١ من النص الإنكليزي .
- (٣) انظر على سبيل المثال ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "Economic Outlook" ، العدد ٤٥ (حزيران/يونيه ١٩٨٩) ، الصفحات ١٣-١٨ من الأصل الإنكليزي ، ومصرف التسويات الدولية ، المرجع نفسه ، ص ١٥٠ من الأصل الإنكليزي .
- (٤) القضايا المطروحة للنقاش في هذا الفرع تناولها بمزيد من التفصيل الفصل الرابع من "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٩" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.P.14) ، الصفحات ٧٣ - ١١٨ من النص الإنكليزي .

الحواشي (تابع)

(٥) يشير مصطلح "البلدان المثقلة بالديون" الوارد في هذا الفرع إلى مجموعة مختارة على أساس توفر البيانات المتممة بالتحليل . وتتألف هذه المجموعة من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وجامايكا وشيلي والفلبين وفنزويلا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا والمغرب والمكسيك ونيجيريا .

(٦) انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٩ ، المرجع نفسه ، الصفحتان ٩٧ و ٩٨ من النص الانكليزي .

(٧) انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.D.82) ، الصفحتان ١١٢ و ١١٨ من النص الانكليزي .

(٨) انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٩ ، المرجع نفسه ، الصفحات ١٠٢ - ١٠٤ من النص الانكليزي .

(٩) انظر م. باستور ، آثار برامج صندوق النقد الدولي في العالم الثالث : مناقشة ودلائل من أمريكا اللاتينية ، "التنمية العالمية" (شباط/فبراير ١٩٨٧) .

(١٠) يتراوح فارق معاملات العملة حاليا بين ٠,٢ و ٦,٦ . معهد الجغرافيا الاقتصادية ومعهد الولايات المتحدة وكندا ، "خطة مرحلية لجعل الروبل قابلا للتحويل" ، طبعة مستنسخة ، ص ٢٤ . وعلى أساس سعر افتراضي للروبل بالدولار يبلغ ٠,٦٥ ، يمكن للمشروعات أن تحصل على حد أدنى قدره ٠,١٣ روبل أو حد أقصى قدره ٤,٢٩ روبل لكل دولار من قيمة الصادرات .

(١١) بالنسبة للصادرات والواردات توجد بواقي يتعذر توزيعها بين فئات السلع المبينة في الجدول ٥ .

(١٢) بالنسبة للطبيعة المتطورة لمفهوم القابلية للتحويل ، انظر R. Triffin, Europe and the Money Muddle. From Bilateralism to Near-Convertibility, 1947-1956 (New Haven : Yale University Press, 1957), pp. 234-245 .

الحواشي (تابع)

(١٣) تحدد المادة ٣٠ (د) من مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي المعاملات الدولية الجارية على النحو التالي : "المدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية معناها المدفوعات التي ليست لغرض تحويل رأس المال ، وتشمل دون جد : (١) كل المدفوعات المستحقة فيما يتصل بالتجارة الخارجية ، والأعمال الجارية الأخرى ، بما في ذلك الخدمات ، والتسهيلات المصرفية والائتمانية العادية القصيرة الأجل ؛ (٢) المدفوعات المستحقة كفايدة على القرض وكصافي إيراد من استثمارات أخرى ؛ (٣) مدفوعات بمبلغ معتدل لاستهلاك القروض واهتلاك الاستثمار المباشر ؛ (٤) تحويلات معتدلة لنفقات معيشة الأسر . وللصندوق أن يحدد ، بعد التشاور مع الأعضاء المعنيين ، ما إذا كان يتعين اعتبار مدفوعات محددة معينة معاملات جارية أو معاملات رأسمالية .

(١٤) للاطلاع على سرد أوفى للتقدم الذي تحقق أخيرا في الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي (بما في ذلك التدابير المحددة المذكورة في هذا النص) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٨" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.88.II.C.1) ، الغسل السادس ؛ و "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩" (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.89.II.C.1) ، الصفحات ١٩ - ٣٠ ؛ و L. Abalkin, "The framework for the radical reform of the economic mechanism in the soviet Union", chap. 1.7 of Economic Reforms in the European Centrally Planned Economies, United Nations Economic Commission for Europe Studies No. 1 (United Nations publication, Sales No. GV.E.89.03 (paperback) or GV.E.89.04 (hardcover)) ؛ و "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : آلية جديدة للإدارة في العلاقات الاقتصادية الخارجية" ، دراسة أعدها خبير استشاري بناء على طلب أمانة الاونكتاد (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.88.II.D.5) ، الفصلين الأول والثاني .

(١٥) "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، المرجع نفسه ، ص ١١٥ . يمكن توقع حدوث تفاوت بين القطاعات حسب معدل السرعة التي يحدث بها التحول في اتجاه مزيد من الاعتماد على عمليات السوق . وفيما يتعلق بالآراء البديلة في هذا الموضوع ، انظر على سبيل المثال J. M. van Brabant and P. Havlik, chap. 3.9 (pp. 222-223) of Economic Reforms in the European Centrally Planned Economies, op. cit.

الحواشي (تابع)

(١٦) يرد سرد أكثر تفصيلا لآليات اجراء اصلاحات ممكنة في النقد في دراسة معهد الجغرافيا الاقتصادية ومعهد الولايات المتحدة وكندا ، المرجع نفسه ، الصفحات ٢١-١٩ .

(١٧) في ظل نظام "الاورامر" ، تقدم المصارف ائتمانات الى المشروعات والمنظمات . غير أن هذا الاقراض تنظمه عملية التخطيط المركزي ، ويهدف الى تنفيذ قرارات في اطار هذه العملية تتعلق بالانتاج والتجارة . ولا يتم تحديد الاقراض بواسطة قرارات مستقلة للمقترضين والمؤسسات المالية .

(١٨) ينبغي أن يصمم أي دعم للأسعار يستخدم كجزء من اصلاح السياسة المالية لتحقيق أهداف محددة بعناية . إذ أن أحد أهداف الاصلاح هو التحول عن نظام لعرض السلع والخدمات يتميز باستخدام واسع النطاق للاعانات العامة مع ما يستتبعه من استنزاف ضخم لميزانية الحكومة .

(١٩) تشير ترتيبات المدفوعات الخارجية لا الى العملات المستخدمة في المدفوعات الدولية فحسب ، وانما أيضا الى هيكل الطرائق والمؤسسات اللازمة لمعاملات النقد الاجنبي .

(٢٠) فيما يتعلق بقبول صندوق النقد الدولي لأسعار صرف متعددة في سياق تحرير نظم الرقابة على النقد في بعض بلدان امريكا اللاتينية ، انظر Triffin ، المرجع نفسه الصفحتين ١٢٥ و ١٢٦ .

(٢١) يتوقف الاثر على المقادير النسبية للسعر القديم التي كان مشروع من المشروعات يقوم في إطارها بمعادلة إيراداته من النقد الاجنبي إلى روبلات (أي سعر الصرف الرسمي القديم مضروباً في فارق معاملات العملة المنطبق) من ناحية ، وعلى سعر الصرف الجديد من ناحية أخرى . وهكذا ، إذا كان سعر الصرف الجديد ، على سبيل المثال ، ينطوي على تخفيض قيمة العملة بنسبة ١٠٠ في المائة بالمقارنة بالسعر القديم ، سوف تواجه المشروعات التي يكون فارق معاملات العملة بالنسبة لها أقل من ٢ تخفيضاً في قيمة العملة ، في حين تواجه المشروعات التي يكون فارق معاملات العملة بالنسبة لها أكبر من ٢ زيادة في قيمة العملة .

الحواشي (تابع)

(٢٢) يتسق هذا الاقتراح الرامي إلى زيادة الحوافز المقدمة إلى المشاريع المشتركة مع هدف اقتراح إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في بعض مناطق الحدود في الاتحاد السوفياتي . ومن بين التدابير التي ستستفيد منها المشروعات في هذه المناطق النظم المتحررة للعملات التي يوجد عدد من البدائل المختلفة لطرائقها .

مرفق

المقترحات الأخيرة لعقد مؤتمر دولي بشأن
القضايا النقدية والمالية الدولية

١ - كما لوحظ في تقرير (ف) أعد لتقديمه إلى الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، ازداد الاهتمام بعقد مؤتمر دولي بشأن القضايا النقدية والمالية الدولية منذ عام ١٩٨٢ . ويرد في تقرير (ب) أعد لتقديمه إلى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة مسح للمقترحات المدرجة تحت هذا العنوان . ويستكمل هذا المرفق تلك المعلومات .

٢ - ففي الاجتماعين الأربعين والحادي والأربعين لوزراء فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي (ج) المعني بشؤون النقد الدولي ، "أكد الوزراء من جديد أن أي إصلاح فعال للنظام النقدي والمالي الدولي يستلزم عقد مؤتمر دولي" . كما أكدوا من جديد دعوتهم إلى إنشاء لجنة وزراء ممثلة للبلدان النامية والصناعية للنظر في إصلاح النظام النقدي الدولي ، كخطوة فعالة في إعداد لهذا المؤتمر ، وكان الشكل المقترح للجنة هو أن تكون لجنة فرعية مشتركة تابعة للجنة المؤقتة ولجان التنمية .

(١) "القضايا النقدية الدولية الراهنة" ، تقرير الأمين العام (A/43/749) و Corr.1 ، المرفق الثالث .

(ب) "الحالة النقدية الدولية الراهنة" ، تقرير الأمين العام (A/42/555) ، المرفق .

(ج) فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية ، "بلاغ الاجتماع الأربعين للوزراء" (واشنطن العاصمة ، نيسان/أبريل ١٩٨٩) ، الفقرتان ٧٣ و ٧٤ و "بلاغ الاجتماع الحادي والأربعين للوزراء" (واشنطن العاصمة ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) ، الفقرتان ٩٠ و ٩١ .

٢ - وفي المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ،
المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ،

"دعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة إلى الاستجابة
لمبادرات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بإصلاح
النظام النقدي الدولي ، بما في ذلك اقتراح مجموعة الأربعة والعشرين بإنشاء
لجنة وزراء ممثلة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو للنظر بمفحة
مشتركة في اتخاذ خطوات أخرى نحو إصلاح النظام النقدي" (د) .

(د) الوثائق الختامية للمؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان
عدم الانحياز (A/44/551-S/20870 ، المرفق) ، القضايا المتعلقة بالمدىونية والتمويل
الإنمائي والنقد ، ص ١٠٤